الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

دراسة

حول

هيكلية إدارة الإحصاء المركزي

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدا
مركز مشاريع ودراسات القطاع ال

دراسة

حول

هيكلية إدارة الإحصاء المركزي

بإشراف

معالي وزير الدولة لشؤون الإصلاح الإداري

الأستاذ بشارة مرهج

تنسيق ومتابعة
الأستاذ سهيل فرح

إعـــــداد

ندى الخطيب	أنطوان جبور	علي هاشم	عاطف مرعي
[illegible]	مراقب أول	مراقب أول	مراقب أول
[illegible]	في	في	في
إدارة الأبحاث والتوجيه	إدارة الأبحاث والتوجيه	إدارة الأبحاث والتوجيه	إدارة الأبحاث والتوجيه

معالي وزير الدولة لشؤون الإصلاح الإداري

في المهمة:

عملاً بقرار مجلس الوزراء رقم ١ تاريخ ٩٤/٦/٢٠، القاضي بتكليف اللجنة الوزارية المشكلة برئاستكم، دراسة عدة مواضيع منها: الهيكليات.

وبالإستناد إلى التكليف الخاص الصادر عن معاليكم، لإعادة النظر في هيكلية ومهام وملاك إدارة الإحصاء المركزي.

وعطفاً على الإجتماعات التي عقدناها مع حضرة المدير العام للإحصاء المركزي وحضرات السادة رؤساء المصالح، الذين أبدوا، مشكورين كل تعاون.

وبنتيجة الدراسة الميدانية الشاملة التي تناولت واقع هذه الإدارة، والإمكانات المتوافرة لها، والصعوبات التي تعترضها سواء أكان على صعيد النقص في العنصر البشري الكفوء والكافي، أم على صعيد أساليب العمل أم على صعيد البناء الإداري

فإننا نودعكم، هذه الدراسة التي تتناول في أقسامها الثلاثة التالية:

القسم الأول: الوضع الراهن
: مهام الإدارة وهيكليتها، ومهام الوحدات التابعة لها.
: العنصر البشري
: المخطط التنظيمي الشامل

القسم الثاني: تحليل ونقد الوضع الراهن
- في المهام والهيكلية والملاك
- في المحاولات الهادفة إلى تفعيل إدارة الإحصاء المركزي
- في الصعوبات والمعوقات

القسم الثالث: في الإقتراحات

القسم الأول:

الوضع الراهن:

لمحة تاريخية:

كانت إدارة الإحصاء المركزي في السابق تشكل نواة موجودة على مستوى مديرية للإحصـــاء المركزي في ملاك وزارة التصميم العام الملغاة.

عام ١٩٧٩، أنشئت لدى رئاسة مجلس الوزراء إدارة عامة تسمى إدارة الإحصـــاء المركـــزي بموجب مشروع القانون الصادر بالمرسوم رقم ١٧٩٣ تاريخ ٢٢ شباط ١٩٧٩، وقد أنيطـــت بها المهام الأساسية التالية:

١. القيام بنفسها أو بالتعاون مع الإدارات ذات العلاقة، بوضع جميع الإحصاءات العائدة لحيـــاة البلاد الإقتصادية والإجتماعية .
٢. توحيد المبطقات الخاصة بالمؤسسات أو الأفراد المستعملة فـــي الإدارات بغيـــة إســـتخراج المعلومات الإحصائية منها والإشراف الفني على الإحصاءات التي تضعها الإدارات وتركيز تلك الإحصاءات وتنسيقها.
٣. وضع الحسابات الإقتصادية الداخلية (المحاسبة الوطنية) ومـــيزان المدفوعـــات والبيانـــات السنوية الأخرى عن النشاط الإقتصادي والإجتماعي للبلاد.
٤. القيام بالإحصاءات والتحقيقات والدراسات التي يطلبها مجلس الإنماء والإعمار، وبالدراسات الإقتصادية الأخرى التي تطلبها سائر الإدارات.
٥. إجراء تحقيقات إحصائية إلزامية.

يعتبر إلزامياً كل تحقيق إحصائي تقوم به إدارة الإحصاء المركـــزي مبـــاشرة أو بواســـطة مؤسسة أخرى، ويعلن عنه في الجريدة الرسمية.

٦. تحليل ونشر الإحصاءات الموضوعة.
٧. المساهمة مع مجلس الخدمة المدنية في إعداد وتدريب الموظفين العـــاملين فـــي وحـــدات الإحصاء التابعة للإدارات.

وقد حددت المادة الثانية من قانون إنشاء إدارة الإحصاء المركزي ما هـــو المقصـــود بكلمـــة "الإدارات" وهي: الإدارات العامة، المؤسسات العامة والبلديات، وسائر الأشخاص المعنويـــين من القطاع العام.

وقد حدد هذا القانون، في الفقرة الأولى، نطاق عمل هذه الإدارة، إذ أولاها مهمة القيام بوضـــع "جميع الإحصاءات العائدة لحياة البلاد الإقتصادية والإجتماعية ... بنفسها أو بالتعـاون مـع الإدارات ذات العلاقة".

النصوص:

ترعى تنظيم إدارة الإحصاء المركزي النصوص القانونية التالية:

قانون صادر بالمرسوم رقم ١٧٩٣ تاريخ ١٩٧٩/٢/٢٢	متعلق بـــ: إنشاء إدارة عامة تدعى إدارة الإحصـــاء المركزي
مرســوم رقــم ٢٧٢٨ تـــاريخ ١٩٨٠/٢/٢٨	متعلق بـــ: تنظيم إدارة الإحصاء المركزي وتحديـــد ملاكها والشروط الخاصـــة للتعييـــن فـــي وظائف هـــذا المـــلاك، وسلســـلة رتبـــها ورواتبها، وتحديد التعويضـــات وشـــروط التصنيف.
مرســوم رقــم ٧٧٢٩ تـــاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٣	متعلق بـــ: تعديل الشروط الخاصة للتعيين في بعض الوظائف في ملاك رئاسة مجلس الوزراء – إدارة الإحصاء المركزي.

التنظيم الإداري:

نصت المادة الأولى من المرسوم التنظيمي رقم ٢٧٢٨ تـــاريخ ١٩٨٠/٢/٢٨ علـــى أن إدارة الإحصاء المركزي تتألف من الوحدات التالية:

- مصلحة الديوان
- مصلحة إحصاءات قطاع الإنتاج
- مصلحة إحصاءات القطاع المنزلي والإجتماعي
- مصلحة العمليات الميدانية والإحصاءات الإقليمية
- مصلحة المركز الآلي
- مصلحة التنسيق والمحاسبة الوطنية
- مصلحة التوثيق والنشر والطباعة

وحدَّدت المواد، من المادة الثانية لغاية المادة ٣٣ من المرسوم عينه، هيكلية ومهام كـــل مـــن الوحدات المذكورة آنفاً، وفق ما سنشير إليه بالتفصيل لاحقاً.

وعليه، فإن الهيكلية الإدارية الشاملة هي كالتالي:

رئاسة مجلس الوزراء
إدارة الإحصاء المركزي

الهيكلية الحالية

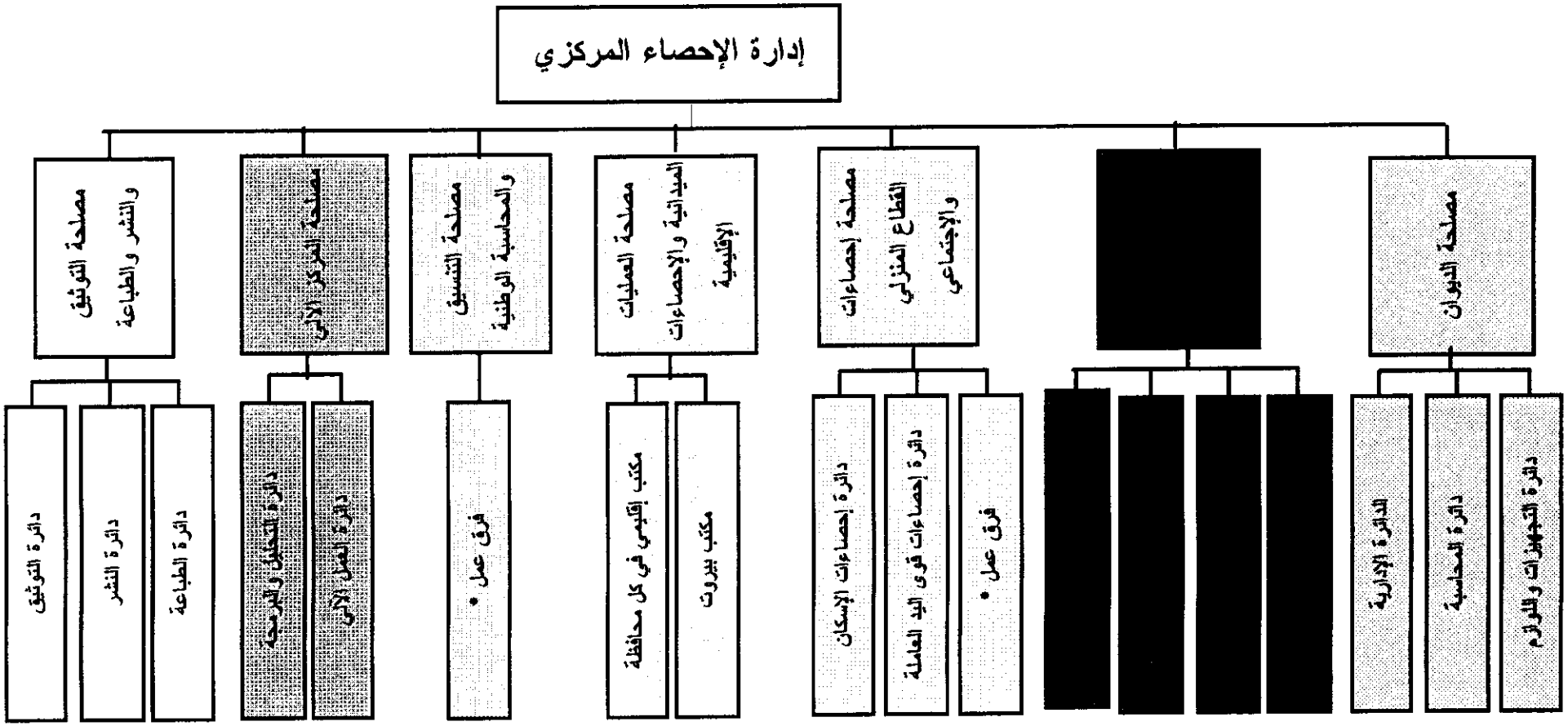

*العدد قابل للتغيير حسب مقتضيات برنامج العمل

المديرية العامة:

تتولى المهام التي تنيطها بها القوانين والأنظمة لا سيما المرسوم الإشتراعي رقـــم ٥٩/١١١، ويعاون المدير العام جهاز إداري يتألف على الوجه التالي:

الفئة	الوظيفة	الملاك الدائم		متعاقد	أجير	ملاحظات
		ملحوظ	موجود			
الأولى	مدير عام	١	١			
الرابعة	محرر أو كاتب	١	–			
	مستكتب	١	١			
الخامسة	حاجب	١	١			
المجموع		٤	٣			

مصلحة الديوان:

وتتولى المهام التي تنيطها القوانين والأنظمة بالديوان وتتألف من الدوائر التالية:

الدائرة الإدارية: وتتولى: تأمين أعمال البريد والمحفوظات والإستكتاب وتوزيع المخابرات والمواصلات والنقل والخدمـــة الداخليـــة وسائر الخدمات العامة للإدارة.
الشؤون الذاتية للموظفين والمتعاقدين والأجراء وسائر العاملين في إدارة الإحصاء المركزي.

دائرة المحاسبة: وتتولى: إعداد مشروع الموازنة والقيام بالمعاملات التي لـــها علاقة بتنفيذ الموازنة ومسك حساباتها.

دائرة التجهيزات واللوازم: وتتولى: تأمين التجهيزات واللوازم الفنية والإداريـــة اللازمـــة لإدارة الإحصاء المركزي ووضع دفـــاتر الشـــروط الفنية العائدة لها ومسك محاســـبة هـــذه التجـــهيزات واللوازم.
صيانة المباني والتجهيزات.

وتبدو هيكلية مصلحة الديوان على الشكل التالي:

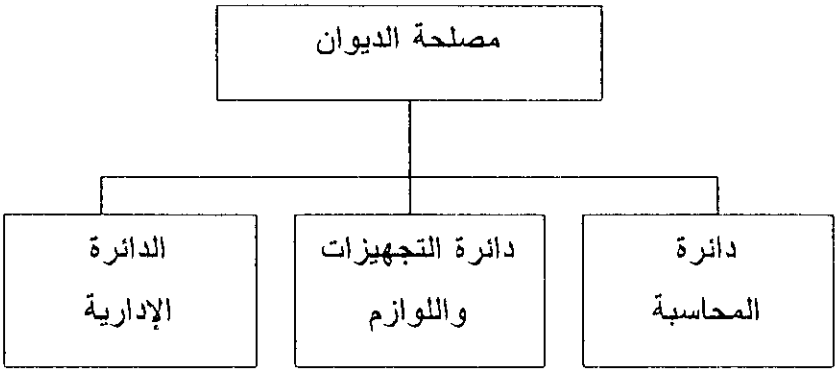

العنصر البشري:

الفئة	الوظيفة	الملاك الدائم		متعاقد	أجير	ملاحظات
		الملحوظ	الموجود			
الثانية	رئيس مصلحة	١	*			
الثالثة	رئيس دائرة	٣	–			
الرابعة	محرر أو كاتب	٤	٣			
	محاسب	١	–			
	مستكتب	٢	٢			
الخامسة	حاجب	١	١			
	حارس	٤	–			
	سائق	٤	–		١	أجير بصفة سائق
	خادم وحمّال	٣	–			
	موزع مخابرات	٢	٢			
	المجموع العام	**٢٥**	**٩**	–	١	

* منصب شاغر من ١٩٩٧/٤/١٠

مصلحة إحصاءات قطاع الإنتاج:

وتتولى:

- وضع الإحصاءات المتعلّقة بالثروات الطبيعية ونشاط القطاعات الإقتصادية: الزراعة – الصناعة – والطاقة والبناء والنقل والمواصلات والسياحة والخدمات الأخرى والأسعار والتجارة الداخلية والتجارة الخارجية وذلك بالتعاون مع الإدارات المختصة.
- تنظيم مبطّقة لمؤسسات الإنتاج وتبويمها والتنسيق بين المبطّقات المماثلة الموجودة لدى الإدارات العامة والبلديات والمؤسسات العامة الأخرى.
- الإشراف الفني على وحدات الإحصاء في الوزارات والإدارات العامة الأخرى التي تعنى بشؤون مؤسسات الإنتاج كوزارة الزراعة ووزارة الصناعة والنفط ووزارة الموارد المائية والكهربائية ووزارة البريد والإتصالات السلكية واللاسلكية ووزارة السياحة ...
والعمل على تحسين الأساليب المستعملة في وضع الإحصاءات الناتجة عن أعمالها وفي إستخراج المعلومات الإحصائية المتوفرة لديها.
- تحضير التحقيقات الإحصائية الدورية لدى مؤسسات الإنتاج وإستخلاص نتائجها وتحليلها.
- وضع الحسابات الأولية لقطاع الإنتاج في إطار المحاسبة الوطنية العامة.

وتتألف مصلحة إحصاءات قطاع الإنتاج من ثلاث دوائر، ومن فرق عمل تتألف بقرار من المدير العام بناء على إقتراح رئيس المصلحة. تتولى القيام بالإحصاءات والدراسات وفقاً لبرامج عمل سنوية أو معدة لعدة سنوات.

أما الدوائر الثلاث فهي:

دائرة مبطّقة مؤسسات الإنتاج وتتولى:

- تنظيم مبطّقة مؤسسات الإنتاج حسب مواصفات نشاطها الإقتصادي وموقعها الجغرافي وعدد العاملين فيها.
- إعطاء رقم تسلسلي خاص لكل مؤسسة والسعي لتوحيد هذه الأرقام مع مختلف الإدارات والمؤسسات المختصة.

دائرة إحصاءات التجارة الخارجية: وتتولى:

- وضع إحصاءات التجارة الخارجية وذلك بالتعاون مع الإدارة العامة للجمارك.
- القيام بالدراسات المتعلقة بالتجارة الخارجية بما فيها دراسة أسعار السلع المستوردة والمصدرة.

تحضير الجداول الأولية العائدة للمبادلات الخارجية في نطاق المحاسبة الوطنية.

دائرة الأسعار وإحصاءات التجارة الداخلية: وتتولى:

- جمع أسعار الجملة لمختلف السلع ومراقبة تطور هذه الأسعار في مختلف مراحل التسويق.
- جمع أسعار المفرق للمواد الغذائية والألبسة والإدارات المنزلية وأسعار الخدمات في مختلف القطاعات بصورة دورية ومنتظمة.
- إحتساب الأرقام القياسية لأسعار الجملة والمفرق لكل مجموعة من السلع حسب وجهة إستعمالها والأرقام القياسية لغلاء المعيشة.
- تقدير ودرس الهوامش التجارية الداخلية في إطار المحاسبة الوطنية.

وتبدو هيكلية مصلحة إحصاءات قطاع الإنتاج على الشكل التالي:

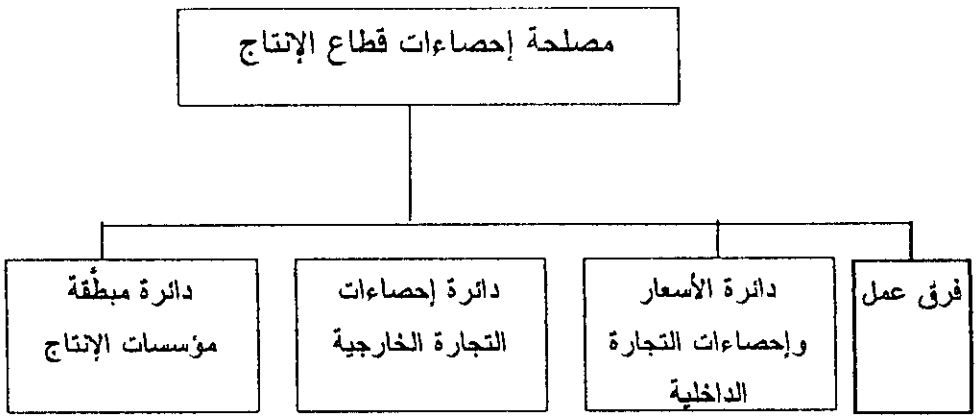

مصلحة إحصاءات قطاع الإنتاج:

العنصر البشري:

الفئة	الوظيفة	الملاك الدائم		متعاقد	أجير	ملاحظات
		الملحوظ	الموجود			
الثانية الرتبة الأولى	إحصائي رئيس مصلحة إحصائي أول	١ ٢	١ –			
الثانية الرتبة الثانية	إختصاصي أول (علوم إقتصادية) إختصاصي أول (إدارة أعمال) إختصاصي أول (رياضيات إحصائية)	١ ١ ١	– – –			
الثالثة الرتبة الأولى	إحصائي	٥	–	١*		
الثالثة الرتبة الثانية	إختصاصي (رياضيات إحصائية) إختصاصي (علوم إقتصادية) محقق أول إحصائي مساعد أول	١ ١ ٥ ٥	– – – –	١ ٢		بصفة إختصاصي دروس إقتصادية
الرابعة الرتبة الأولى	إحصائي مساعد محقق محرر أو كاتب	٩ ١٠ ١	– ٣ –		٣	بصفة محقق
الرابعة الرتبة الثانية	مستكتب	١	١			
الخامسة	حاجب	١	–			
	المجموع العام	٤٥	٤	٤		

* منتدب من قبل برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

تتولى هذه المصلحة إجراء التحقيقات الإحصائية في شتى المجالات:

- **قطاع البناء:** بعد إنهاء الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات ميدانيا تقوم هذه المصلحة باستخلاص النتائج ونشرها والعمل على تيويم مبطقة المباني والمؤسسات التي تكون القاعدة الإحصائية التي ستبنى عليها إحصاءات قطاع الإنتاج.
- **قطاع الصناعة:** قامت وزارة الصناعة بإجراء إحصاء صناعي شامل عام ١٩٩٤، ويتم جمع إحصاءات بعض الإنتاج الصناعي شهريا في هذه المصلحة.
- **قطاع الزراعة:** تقوم وزارة الزراعة بإحصاء زراعي شامل، وتقوم هذه المصلحة بجمع الإحصاءات العائدة لتصدير الفاكهة والخضار شهريا.
- **القطاع السياحي:** تقوم وزارة السياحة بوضع بعض الإحصاءات حول الفنادق وزيارة الأماكن السياحية.
- **الخدمات:** تقوم هذه المصلحة بجمع إحصاءات شهرية حول الخدمات مثل النقل.

مصلحة إحصاءات القطاع المنزلي والإجتماعي:

وتتولى:

- وضع الإحصاءات المتعلقة بالإسكان والصحة والتعليم والقوى العاملة والدخل وإستهلاك الأسر ونشاط المؤسسات ذات الطابع الثقافي والإجتماعي وذلك بالتعاون مع الإدارات المختصة.
- الإشراف الفني على وحدات الإحصاء في الوزارات والإدارات العامة والمؤسسات العامة الأخرى التي تهتم بالشؤون الإجتماعية كوزارة الإسكان والتعاونيات، ووزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة والشؤون الإجتماعية والعدل، والصندوق الوطني للضمان الإجتماعي ... والعمل على تحسين الأساليب المستعملة في وضع الإحصاءات الناتجة عن أعمالها وإستخراج المعلومات الإحصائية المتوفرة لديها.
- تحضير التحقيقات الإحصائية الدورية لدى الأسر والمؤسسات الإجتماعية والثقافية وإستخلاص نتائجها وتحليلها.
- تحضير الحسابات الأولية للقطاع المنزلي والمؤسسات الإجتماعية في إطار المحاسبة الوطنية العامة.

تتألف مصلحة إحصاءات القطاع المنزلي والاجتماعي من دائرتين، ومن فرق عمل متحركة تشكل بقرار من المدير العام بناء على إقتراح رئيس المصلحة تتولى القيام بالإحصاءات وبالدراسات ضمن صلاحيات المصلحة ووفاقا لبرامج عمل سنوية أو معدة لعدة سنوات.

وتبدو هيكلية هذه المصلحة على الشكل التالي:

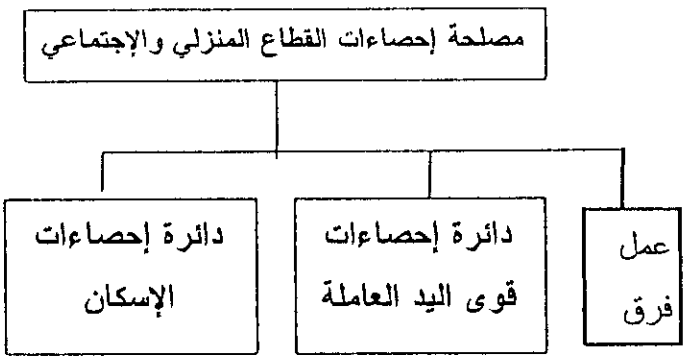

دائرة إحصاءات الإسكان	وتتولى:	- تنظيم التحقيقات الإحصائية الدورية العائدة للمساكن وإستخلاص نتائجها. - تنظيم بطاقة خاصة لكل مبنى حسب الموقع الجغرافي ومواصفات البناء والتجهيزات. - وضع إحصاءات دورية عن المساكن وعن الإيجارات وذلك بالتعاون مع الجهات المختصة.
دائرة إحصاءات قوى اليد العاملة	وتتولى:	- تحضير التحقيقات الإحصائية لدى الأسر لمعرفة نسب الإستخدام والبطالة وتوزيع اليد العاملة على مختلف المهن والقطاعات وتحليل نتائجها. - وضع إحصاءات دورية عن الإستخدام والبطالة بالتعاون مع الإدارات المختصة.

بالإستناد إلى النصوص النافذة، فإن هذه الإحصاءات يمكن أن تتولاها عدة جهات في الوقت عينه،

وزارة العمل: تضع إحصاءات عن إجازات العمل الممنوحة للأجانب.

المركز التربوي للبحوث والإنماء: يؤمن الإحصاءات المدرسية

المؤسسة الوطنية للإستخدام: إحصاءات حول إحتياجات سوق العمل، لليد العاملة

وزارة الشؤون الإجتماعية: قامت بإجراء تحقيق واسع لدى الأسر لدراسة الإسكان والسكان

إدارة الإحصاء المركزي: تتولى إجراء تحقيقات ميدانية عن طريق أخذ عينات لمعرفة مستوى المعيشة العام والنفقات المنزلية للأسر (ميزانية الأسرة)

العنصر البشري:

الفئة	الوظيفة	الملاك الدائم		متعاقد	أجير	ملاحظات
		الملحوظ	الموجود			
الثانية	إحصائي رئيس مصلحة	١	–			
الرتبة الأولى	إحصائي أول	٢	–			
	إختصاصي أول	٢	–	١*		منسق الإحصـــاءات
	(علوم إقتصادية)					الإجتماعية
الثانية	إختصاصي أول	٢	–			
الرتبة الثانية	(ديموغرافيا أو علوم إجتماعية)					
	إختصاصي أول	١	–			
	(رياضيات إحصائية)					
الثالثة	إحصائي	٤	–			
الرتبة الأولى						
	إختصاصي	١	–	٤*		
	(ديموغرافيا أو علوم إجتماعية)					
الثالثة	إختصاصي	١	–			
الرتبة الثانية	(رياضيات إحصائية)					
	محقق أول	٤	–			
	إحصائي مساعد أول	٤	–			
الرابعة	إحصائي مساعد	٨	–			
الرتبة الأولى	محقق	٨	٣			
	محرر أو كاتب	١	–			
الرابعة	مستكتب	١	–			
الرتبة الثانية						
الخامسة	حاجب	١	–			
	المجموع العام	**٤٠**	**٤**	**٥**	–	

* من برنامج الأمم المتحدة

مصلحة العمليات الميدانية والإحصاءات الإقليمية:

وتتولى:

- الأعمال الميدانية (جمع المعلومات من الإدارات العامة ومن المؤسسات العامة والخاصة التي تطلبها مختلف الوحدات في إدارة الإحصاء المركزي وجميع الأعمال الميدانية في المناطق).
- تنفيذ التحقيقات الإحصائية في الميدان.
- وضع الإحصاءات الإقليمية بالتعاون مع المكاتب الإقليمية.

وتتألف هذه المصلحة من:

- مكتب إقليمي في كل محافظة
- مكتب بيروت

وتبدو الهيكلية العائدة لها على الشكل التالي:

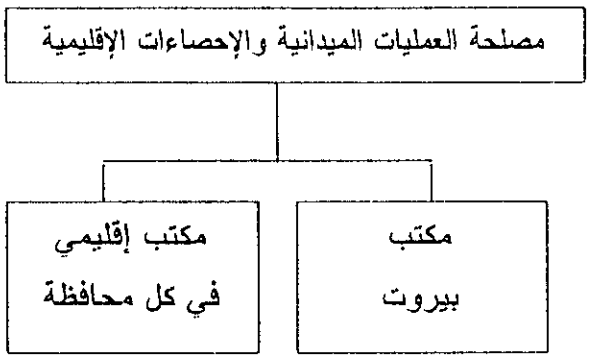

تتولى المكاتب الإقليمية في المحافظات المهام التالية:

- جمع المعلومات التي تطلبها مختلف المصالح في إدارة الإحصاء المركزي من الإدارات العامة والمؤسسات العامة والخاصة.
- تنفيذ التحقيقات الإحصائية في نطاق المحافظة.
- وضع الإحصاءات الإقليمية وذلك بالتعاون مع الهيئات المحلية في المحافظة.

ويتولى مكتب بيروت:

- تجميع وتركيز كل الإحصاءات التي ترد من المكاتب الإقليمية الأخرى بالإضافة إلى المهام الواردة في المادة السابقة وبالنسبة لمدينة بيروت.

العنصر البشري:

الفئة	الوظيفة	الملاك الدائم		متعاقد	أجير	ملاحظات
		الملحوظ	الموجود			
الثانية	إحصائي رئيس مصلحة	١	–			
الرتبة الأولى	إحصائي أول	١	–			
الثالثة	إحصائي	٤	١			
الرتبة الأولى						
الثالثة	محقق أول	٧	–			
الرتبة الثانية	إحصائي مساعد أول	٢	–			
الرابعة	إحصائي مساعد	٤	–			
الرتبة الأولى						
	محرر أو كاتب	٦	١			
الرابعة	مستكتب	٦	–		١	أجيرة بصفة مستكتبة
الرتبة الثانية	محقق	١٦	٣		٤	بصفة محقق
الخامسة	حاجب	٦	–			
	المجموع العام	٥٣	٣		٥	

مصلحة المركز الآلي:

وتتولى:

- تنفيذ جميع أعمال المعالجة والمعلومات الإحصائية بواسطة الحاسب الإلكتروني والآلات والتجهيزات والمعدات الموضوعة بتصرفها وإعطاء المشورة الفنية في تنظيم الأعمال الواجب معالجتها آلياً وفي إعداد التصانيف والرموز.

وتتألف هذه المصلحة من الدوائر التالية:

دائرة التحليل والبرمجة وتتولى:

- وضع التصاميم العامة لمعالجة المعلومات الإحصائية
- تحديد نظام معالجة المعلومات الخاص بالحاسب الإلكتروني وتنظيم مكتبة البرامج والبرامج المساعدة والبرامج المتعددة الإستعمال.
- تحديد البرامج وكتابتها ورسوم التسجيلات والمطبوعات الواجب إستخراجها وتعديل هذه البرامج عند الإقتضاء.
- تدقيق الجداول المستخرجة عن الآلات.

دائرة العمل الآلي وتتولى:

- تنفيذ جميع أعمال المعالجة الآلية للمعلومات الإحصائية بواسطة الحاسب الإلكتروني والوحدات والآلات والتجهيزات المساعدة أو التحضيرية لهذه الأعمال.
- وضع مخططات الأعمال الواجب معالجتها آليا والسهر على حسن تنفيذها.
- حفظ الأسطوانات والشرائط الممغنطة وترقيمها ووضع فهارس بمحتوياتها وبطريقة فرزها.

إستلام وتسليم مختلف المستندات العائدة للوحدات التي تتم معالجة المعلومات لصالحها.

وتتألف دائرة العمل الآلي بدورها من الوحدات الفنية التالية:

- مشغل تحضير العمل الآلي والمحفوظات
- مشغل تحليل المعلومات
- مشغل الحاسب الإلكتروني

وتبدو هيكلية مصلحة المركز الآلي على الشكل التالي:

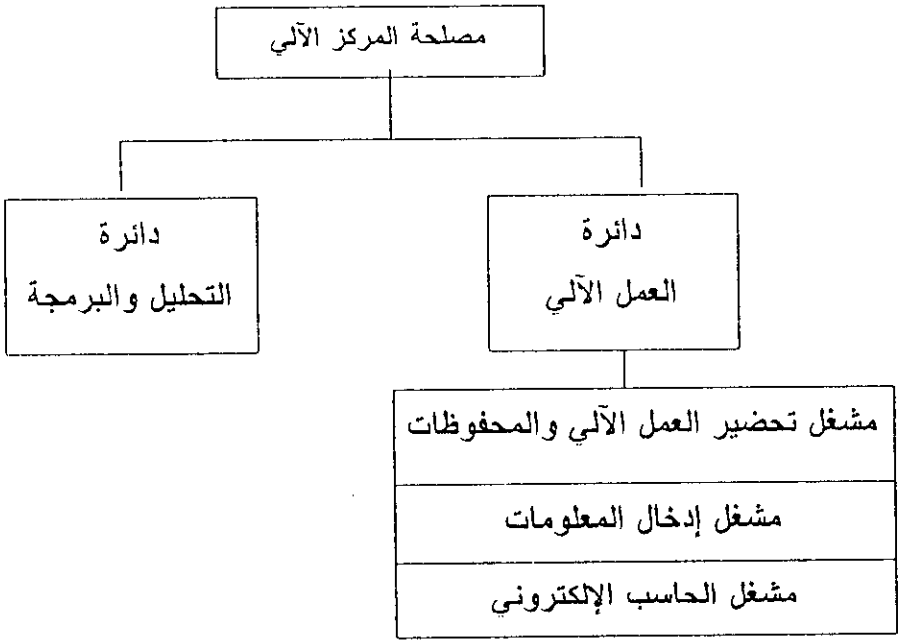

العنصر البشري:

الفئة	الوظيفة	الملاك الدائم		متعاقد	أجير	ملاحظات
		الملحوظ	الموجود			
الثانية	إحصائي رئيس مصلحة	١	١			
الرتبة الأولى	إحصائي أول أو إحصائي	١	–			
الثالثة	محلل أول	١	–	١*		
الرتبة الأولى	محلل	٢	–	١**		

---

* برنامج الأمم المتحدة

** "على الفاتورة"

الثالثة	رئيس مشغل	٣	–				
الرتبة الثانية	مبرمج محال	٣	–				
الرابعة	مبرمج	٥	٢			١	بصفة تخطيط آلي
الرتبة الأولى	موثق مساعد	١	--				
	محرر أو كاتب	١	–				
الرابعة	إختصاصي تشغيل حاسبات إلكترونية	٤	–				
الرتبة الثانية	مشرفة	٢	–				
	مستكتب	١	–				
	ثاقبة	٢٠	١٣			١	أجيرة بصفة ثاقبة(مدخل معلومات)
الخامسة	حاجب	١	–				
	المجموع العام	٤٦	١٦			٢	

يتوفر حاليا لدى إدارة الإحصاء المركزي ٣٥ جهاز كومبيوتر من طراز (P.C.)، جرى ربطها جميعها بجهاز مركزي (ماركة Bull)، وعدد من الطابعات.

وقد وضعت الإدارة خطة، للحصول على ٣٠ جهاز كومبيوتر إضافي من طراز (P.C.) بما يسمح بتوسيع شبكة المعلوماتية وتعميمها على سائر العاملين في الإدارة، مع جهاز مركزي آخر، وأجهزة متخصصة بمعالجة المعطيات الجغرافية، عملية الإستشعار عن بعد.

- إن الجهاز المركزي مجهز بنظام برمجة "ORACLE" المعتمد عالميا لمعالجة قواعد المعطيات الأساسية. مع نظام خاص لمعالجة المعطيات الجغرافية.
- إن توسيع شبكة المعلوماتية، وتعميمها على سائر الموظفين، وفق ما هو معتمد في الإدارات الحديثة مع ما سوف يرافقه من تدريب متواصل للموظفين، إن ذلك يفترض، عدم زيادة ملاك "المركز الآلي" "بمدخلات معلومات" إضافة إلى العدد الحالي.

مصلحة التنسيق والمحاسبة الوطنية:

وتتولى:

- وضع الإطار العام والتصاميم للمحاسبة الوطنية
- تركيز الحسابات الأولية التي تضعها الوحدات المختصة وقطع حساب موازنات الدولة والمؤسسات العامة والبلديات وحساب العملية المالية أو الإحصاءات المالية التي يضعها مصرف لبنان والتنسيق بينها ووضع الحسابات النهائية.
- وضع حسابات تقديرية مؤقتة والحسابات المرتقبة للنشاط الإقتصادي.
- درس الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية العامة ومراقبة تطورها.
- توحيد الرموز والمصطلحات الإحصائية المستعملة في مختلف وحدات إدارة الإحصاء المركزي وفي الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات وتعميمها.
- القيام بالأبحاث الضرورية لتحسين الأساليب الإحصائية وتعميمها.

أما على صعيد التنظيم الإداري لهذه المصلحة، فإنه من الملاحظ أن النص لم يلحظ وجود دوائر تابعة لها. فقد نصت المادة /٢٦/ من المرسوم التنظيمي رقم (٨٠/٢٧٢٨) على أن "تتألف مصلحة التنسيق والمحاسبة الوطنية من فرق عمل تشكل بقرار من المدير العام بناء على إقتراح رئيس المصلحة وتتولى القيام بمهام المصلحة وفقاً لبرامج عمل سنوية أو معدة لعدة سنوات"، وذلك على خلاف ما هو معمول به بالنسبة لبقية المصالح التي تتألف من وحدات إدارية دائمة بالإضافة إلى فرق العمل المنوه عنها أعلاه، وذلك على الرغم من أهمية المهام المنوطة بهذه المصلحة بموجب النص.

المحاسبة الوطنية هي خلاصة الإحصاءات الإقتصادية. ونظرا لعدم تكملة تلك الإحصاءات، فإن الحسابات الوطنية لم تصدر بعد. إلا أن هذه المصلحة وضعت جميع الإحصاءات المتوفرة لعامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ في الجداول الحسابية (الإحصاء الصناعي – الإحصاءات الزراعية – التجارة الخارجية...) وسوف تستكمل الإحصاءات غير المتوفرة بواسطة تقديرات أولية.

وتبدو الهيكلية العائدة لمصلحة التنسيق والمحاسبة الوطنية على الشكل التالي:

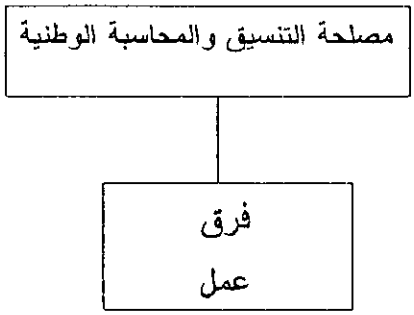

العنصر البشري:

الفئة	الوظيفة	الملاك الدائم		متعاقد	أجير	ملاحظات
		الملحوظ	الموجود			
الثانية	إحصائي رئيس مصلحة	١	١			
الرتبة الأولى	إحصائي أول	٢	–			
الثانية	إختصاصي أول (علوم إقتصادية)	٢	–			
الرتبة الثانية	إختصاصي أول (إدارة أعمال)	١	–			
	إختصاصي أول (رياضيات إحصائية)	١	–			
الثالثة	إحصائي	٢	–			
الرتبة الأولى						
الثالثة	إختصاصي (علوم إقتصادية)	٢	٢			
الرتبة الثانية	إختصاصي (رياضيات إحصائية)	٢	–	١		
	إحصائي مساعد أول	٣	–			
الرابعة	إحصائي مساعد	٥	–			
الرتبة الأولى	محرر أو كاتب	١	–			
الرابعة	مستكتب	١	١			
الرتبة الثانية						
الخامسة	حاجب	١	–			
	المجموع العام	٢٤	٤	١	–	

مصلحة التوثيق والنشر والطباعة:

وتتولى:

- تركيز جميع المستندات المتعلقة بالنشاط الإقتصادي والإجتماعي للبلاد والبلدان المجاورة والبلدان الأخرى والمجلات والأبحاث العلمية في حقل الإحصاء والعلوم الإقتصادية والإجتماعية ووضع تصانيف لها.
- تنظيم المكتبة والحفاظ عليها.
- جميع أعمال الرسوم ووضع الخرائط الجغرافية.
- طبع النماذج والإستمارات والمستندات الأخرى الخاصة بعمل إدارة الإحصاء المركزي.
- إعداد النشرات الدورية وطبعها وتوزيعها.

وتتألف مصلحة التوثيق والنشر والطباعة من ثلاثة دوائر:

- دائرة التوثيق
- دائرة النشر
- دائرة الطباعة

وتبدو هيكلية المصلحة على الشكل التالي:

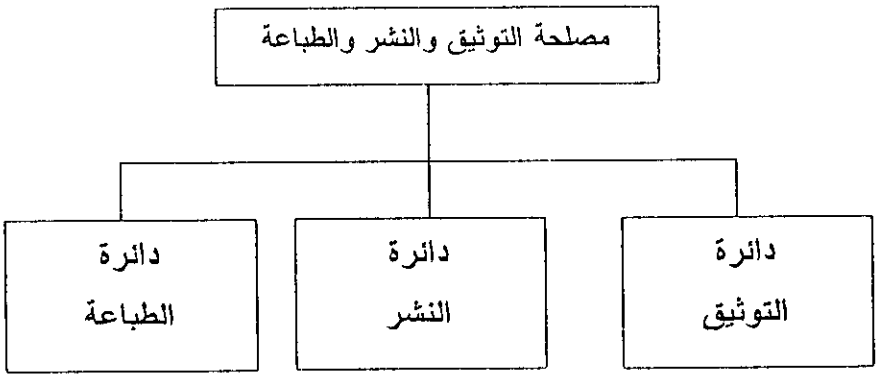

- **دائرة التوثيق** وتتولى:
  - تركيز جميع المستندات المتعلقة بالنشاط الإقتصادي والإجتماعي للبلاد والبلدان المجاورة والبلدان الأخرى والمجلات والأبحاث العلمية في حقل الإحصاء والعلوم الإقتصادية والإجتماعية ووضع تصانيف لها.
  - تنظيم المكتبة والحفاظ عليها.
  - تزويد الموظفين الفنيين في إدارة الإحصاء المركزي والباحثين الآخرين داخل وخارج الإدارة بالمنشورات والأبحاث والمستندات المختلفة التي بحوزتها والتي يحتاجون إليها في أعمالهم وأبحاثهم.

  تزويد الجمهور بالمعلومات الإحصائية المنشورة أو التي هي قيد النشر.

- **دائرة النشر** وتتولى:
  - تحضير النشرات الدورية وإخراجها والإشراف على إصدارها.
  - توزيع النشرات التي تصدر عن إدارة الإحصاء المركزي.
  - أعمال رسم الرسوم البيانية والخرائط الجغرافية الإقتصادية والإجتماعية وجميع أعمال الرسم الأخرى

- **دائرة الطباعة** وتتولى:
  - طبع النشرات الإحصائية والنماذج والمستندات الأخرى الضرورية لنشاط إدارة الإحصاء المركزي.

كانت دائرة الطباعة تشرف على مطبعة، خاصة بالإحصاء المركزي لها جهازها البشري الخاص. إلا أن الأحداث أتت على كل ما تبقى منها. وتتولى إدارة الإحصاء المركزي حاليا طباعة نشرتها الإحصائية لدى القطاع الخاص، أسوة بما يحصل بالنسبة للمطبوعات الفصلية أو [illegible] العامة.

- صدر عن هذه الدائرة "النشرة الإحصائية" ، نشرة شهرية، تصدر دوريا منذ العام ١٩٩٥.
- مجموعة "دراسات إحصائية " تحوي تحقيقات متخصصة، وقد صدر منها ثلاثة إعداد في العام ١٩٩٦ (تطور بنية الاستيراد – تطور عدد التلامذة من ١٩٧٣ – إلى ١٩٩٤...)
- نتائج المسح الشامل للأبنية والمؤسسات في مدينة بيروت.
- أما العدد الرابع الذي هو قيد الإصدار فيتناول نتائج المسح لمحافظة الشمال.

العنصر البشري:

الفئة	الوظيفة	الملاك الدائم		متعاقد	أجير	ملاحظات
		الملحوظ	الموجود			
الثانية	إحصائي رئيس مصلحة	١	–			
الرتبة الأولى	إحصائي أول	١	–			
الثانية	موثق أول	١	–			
الرتبة الثانية	إختصاصي أول (جغرافيا) أو إختصاصي	١	–	١		إختصاصي دروس جغرافية استشعار عن بعد
الثالثة	إحصائي	١	–			
الرتبة الأولى	رئيس دائرة (د. الطباعة)	١	–	٢		متعاقدان لشؤون الطباعة
الثالثة	موثق	١	–			
الرتبة الثانية	إحصائي مساعد اول أو إحصـــائي مساعد	١	–			
	رسام مصمم أو رسام	٢	١			بصفة رسام
الرابعة	موثق مساعد	٢	–			
الرتبة الأولى	محرر أو كاتب	٢	–			
الرابعة	محقق	١	١			
الرتبة الثانية	مستكتب	٢	١		٣	أجراء بصفة عامل طباعة
الخامسة	حاجب	١	–			
	المجموع العام	١٨	٣	٣	٣	

جدول بالملاك العام لإدارة الإحصاء المركزي، حسب الفئات:

في ١٩٩٧/٧/١

الفئة والرتبة	العدد			نوع الوظيفة
	الملحوظ في الملاك	الموجود	الشاغر	
الفئة الأولى	١	١	–	مدير عام
الفئة الثانية رتبة أولى	٦	٣	٤	إحصائي رئيس مصلحة-إحصائي أول رئيس مصلحة
الفئة الثانية رتبة ثانية	٢٥	–	٢٤	إختصاصي أول(ع.أ) أو ديموغرافي أو جغرافي إختصاصي أول (إدارة أعمال) أو(رياضيات إحصائية) موثق أول
الفئة الثالثة رتبة أولى	١٦	١	١٥	إحصائي-محلل أول أو محلل رئيس دائرة إداري
الفئة الثالثة رتبة ثانية	٥٤	٢	٥٢	رئيس دائرة-إختصاصي (ع.أ) ديموغرافي أو جغرافي-إختصاصي (أ.د) أو(ر.أ) -إحصائي مساعد أول-محقق أول-مبرمج محلل-رسام مصمم-رئيس مشغل
الفئة الرابعة رتبة أولى	٣٥	٤	٣١	إحصائي مساعد-مبرمج-موثق مساعد-رسام-محرر أو كاتب
الفئة الرابعة رتبة ثانية	٩٦	٣٣	٦٣	محقق-إختصاصي في تشغيل الحاسب الإلكتروني-مشرفة-ثاقبة
الفئة الخامسة	٢٣	٢	٢١	حاجب-سائق-حارس-خادم أو حمال
المجموع العام للملاك الدائم	٢٥٦	٤٦	٢٠٩	
متعاقدين أجراء		٨* ١٤		

(ع.ا) علوم إجتماعية

(أ.د) إختصاص ديموغرافيا

(ر.أ) رياضيات إحصائية

---

* ١+ ٧ من برنامج الأمم المتحددة

القسم الثاني:

تحليل ونقد الوضع الراهن:

سوف نتناول في هذا القسم من الدراسة تحليل ونقد الواقع الراهن، بغية إلقاء الضوء على أبرز الصعوبات التي تعيق حسن سير العمل في إدارة الإحصاء المركزي، وذلك في ضوء المعلومات التي إستقاها فريق العمل المكلف بوضع هذه الدراسة، من خلال النصوص التي ترعى تنظيم هذه الإدارة، لا سيما القانون ١٧٩٣ تاريخ ٢٢ شباط ١٩٧٩ المتعلق بإنشاء إدارة الإحصاء المركزي، والمرسوم التنظيمي الصادر سنداً له رقم ٢٧٢٨ تاريخ ٢٨ شباط ١٩٨٠، وبتعديلاته (المرسوم ٧٧٢٩ تاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٣) وكذلك من خلال الإجتماعات التي عقدت مع المسؤولين في الإدارة المعنية، والإستماع إلى مقترحاتهم بشأن تفعيل العمل في إدارة الإحصاء المركزي.

أ- في المهام والهيكلية والملاك:

١- في المهام:

من الإطلاع على مشروع القانون الصادر بالمرسوم رقم ١٧٩٣ تاريخ ٧٩/٢/٢٢ "إنشاء إدارة الإحصاء المركزي" ولا سيما المادة -٣- منه: **تحديد المهام الأساسية.** وكذلك من الرجوع إلى المرسوم التنظيمي رقم ٨٠/٢٧٢٨ يتبين ما يلي:

١،١ مركزية المهام الأساسية: المتمثلة في:

- القيام بوضع الإحصاءات وجمعها مباشرة سواء أكان من ضمن خطة عمل إدارة الإحصاء المركزي، أو بناء على طلب مجلس الإنماء والإعمار أو الإدارات الأخرى.
- الإشراف الفني على الإحصاءات التي تضعها الإدارات العامة وتركيز تلك الإحصاءات وتنسيقها.
- تحليل الإحصاءات الموضوعة.
- إعداد وتدريب الموظفين الإحصائيين العاملين في وحدات الإحصاء في الإدارات العامة.
- التوثيق الإحصائي والنشر.

إن قانون إنشاء إدارة الإحصاء المركزي، وكذلك المرسوم التنظيمي المتمم له، قد وضعا من ضمن خط واضح لمركزية النظام الإحصائي.

إلا انه، وعلى الرغم من ذلك، فقد وردت بعض الإشارات الصريحة "**بالتعاون مع الإدارات ذات العلاقة**" المادة ٣ (من مشروع القانون المشار إليه أعلاه الصادر بالمرسوم رقم ١٧٩٣ والمواد ٧، ١٠، ١٢، ١٤ وغيرها من المرسوم التنظيمي ٨٠/٢٧٢٨) التي تنص على صلاحية إدارة الإحصاء المركزي في "**الإشراف الفني على وحدات الإحصاء في الوزارات والإدارات العامة والمؤسسات العامة**".

كما أن معظم الإدارات العامة قد لحظت في هيكليتها، أو هي على وشك لحظ، مصالح أو دوائر تتولى الشأن الإحصائي والدراسات الإقتصادية الخاصة بها، كما أوصت بذلك الدراسات التنظيمية الشاملة التي تتناول البنية الإدارية لهذه الإدارات العامة. مما يسمح بالقول أن **مركزية المهام الأساسية** تكّملها **لا حصرية جمع الإحصاءات والقيام بالدراسات.** وهنا لا بد من الإشارة إلى أن **هذه اللاحصرية** تتمثل على صعيدي الواقع القانوني والواقع العملي، وفقاً لما يلي:

١،١١: على صعيد الواقع القانوني:

الإدارات التي تتضمن نصوصها القانونية صلاحية توفير الإحصاءات والقيام بالدراسات:

الإدارة المعنية	
وزارة الإقتصاد والتجارة	"مركز المعلومات التجارية": المادة الثانية من المرسوم رقم ٦١٨٢ تاريخ ٩٤/١٢/٢٣ تنص على: توفير المعلومات والإحصاءات حول تجارة لبنان الخارجية...
وزارة الصحة العامة	دائرة الإحصاءات الحيوية والصحية: المادة ٣٨ من مشروع القانون الصادر بالمرسوم رقم ٨٣٧٧ تاريخ ١٩٦٢/١٢/٣٠ تنص على: - جمع المعلومات المتعلقة بالأحداث الحيوية ومنها الولادات والوفيات وأسبابها. - القيام بالدراسات والتحاليل الإحصائية والإستقصاءات العينية - نشر الإحصاءات والأبحاث والدروس الإحصائية الحيوية والصحية.
وزارة الصناعة والنفط	دائرة التسجيل والإحصاء في مصلحة الدراسات الإقتصادية والإنماء الصناعي: وضع الإحصاءات الصناعية بصورة منتظمة والقيام بجمع المعطيات العددية والمعلومات الاخرى اللازمة لدرس مجالات توظيف رؤوس الاموال في المشاريع الصناعية.
وزارة العمل	قسم الإحصاء في الديوان: المادة ٥ من المرسوم رقم ٨٣٥٢ تاريخ ٦٢/١٢/٣٠ تنص على أن الديوان، يتولى بالإضافة إلى مهامه الأخرى: - جمع الإحصاءات العمالية والإجتماعية وإجراء التحاليل الإحصائية لتحديد المشاكل الإجتماعية العمالية والنقابية... - نشر الإحصاءات والأبحاث والدروس الإحصائية بالتعاون مع مصلحة الإحصاء المركزي.
وزارة الزراعة	مديرية الدراسات والتنسيق في مصلحة الإحصاء والدراسات الإقتصادية:

	- إعداد نظام محاسبة تحليلية. - الإسهام مع المديرية العامة للإحصاء المركزي في جمع الإحصاءات الزراعية وتنسيقها وتحليلها ونشرها. - جميع شؤون الإحصاء والتحليل الإقتصادي والدراسات الإقتصادية في الحقلين النباتي والحيواني.
وزارة الشؤون الإجتماعية	<u>دائرة الإحصاء والمعلوماتية في مصلحة التخطيط والبحوث:</u> المادة ٩ من المرسوم رقم ٥٧٣٤ تاريخ ١٩٩٤/٩/٢٩: - إجراء مسح شامل للحاجات الإجتماعية والإقتصادية. - إعداد الملفات الفنية للقيام بالإحصاءات اللازمة والنماذج الموحدة لإستخدامها في الدراسات المطلوبة (إستمارات-جداول-مبطقات).
وزارة الداخلية المديرية العامة	<u>دائرة الإحصاء</u> يعهد إلى دائرة الإحصاء بكل ما يتعلق بالإحصاءات البشرية لا سيما: - تحضير التحقيقات الإحصائية والقيام بها وتركيز نتائجها... - تنظيم الجداول الشهرية والسنوية لمختلف الوقوعات وتحليلها وتقديم الدراسات بشأنها.

فضلا عن أن المادة ٧ من المرسوم رقم ٥٩/٢٨٩٤ (تحديد شروط تطبيق بعض أحكام المرسوم الإشتراعي رقم ٥٩/١١١) نصت على أن "المعلومات الإحصائية" التي تدخل في صلب مهام الديوان "تشمل المعطيات العددية والإحصاءات الواردة من مختلف أجهزة الوزارة والواجب إرسالها إلى مصلحة الإحصاء المركزي".

١،١٢ على صعيد الواقع العملي:

إن الشيء اللافت هو إنفراد بعض الإدارات العامة في تنفيذ مسوحاتها الإحصائية وغياب التعاون والتنسيق بينها وبين الإحصاء المركزي.

إن الشغور الكبير في ملاك الإحصاء المركزي قد أرسى إعتقادا لدى بعض الإدارات العامة ووفر لها الذريعة على أن الإحصاء المركزي غير قادر على تنفيذ هذه المسوحات في الوقت المناسب.

وإذا كانت النصوص القانونية قد سمحت للإدارات العامة تولي الشأن الإحصائي العائد لها، كما بيّنا أعلاه، فإن ذلك لا يبرر أن تعمد إلى القيام بالمسح الإحصائي دون التنسيق مع إدارة الإحصاء المركزي. كما أنه لا يبرر أيضاً تخلّي إدارة الإحصاء المركزي عن دورها في الإشراف الفني على وحدات الإحصاء في الوزارات وفي المؤسسات العامة. إن صلاحية الإحصاء المركزي في الإشراف الفني على وحدات الإحصاء، صريحة لا تقبل الجدل وهي لا تفسح في المجال، إعطاء الإدارات العامة حق التنصل من هذا الإشراف.

إن عدم التنسيق هذا، يؤدي الى تضارب بين الإحصاءات المنفذة من عدة إدارات عامة، مما يفقدها صدقيتها وأهميتها وبالتالي الجدوى منها.

ونذكر على سبيل المثال الوزارات التي أجرت مسحاً إحصائياً دون إستشارة إدارة الإحصاء المركزي، فنيا:

- وزارة الصناعة – المسح الصناعي
- وزارة الشؤون الإجتماعية – المسح السكاني (ضمن برنامج الأمم المتحدة)

إن هذه المسوحات كان يجب أن تتم بالتنسيق مع الإحصاء المركزي تطبيقاً لنص الفقرة (٢) من المادة الثالثة من مشروع القانون الصادر بالمرسوم رقم ٧٩/١٧٩٧ (إنشاء إدارة الإحصاء [illegible] المركزي: "توحيد المبطقات... والإشراف الفني على [illegible] التي تضعها الإدارات، وتخزين تلك الإحصاءات، وتنسيقها".

فضلا عن أن المادة ١٢ من المرسوم التنظيمي رقم ٢٧٢٨ تاريخ ٨٠/٢/٢٨، التي حددت مهام مصلحة إحصاءات القطاع المنزلي والإجتماعي قد نصت صراحة على ما يلي:

- "تتولى المصلحة وضع الإحصاءات المتعلقة بالإسكان والصحة والتعليم والقوى العاملة..."
- "الإشراف الفني على وحدات الإحصاء في الوزارات والإدارات العامة والمؤسسات العامة الأخرى التي تهتم بالشؤون الإجتماعية، كوزارة الإسكان والتعاونيات ووزارة العدل ووزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة ووزارة الصحة العامة ووزارة الشؤون الإجتماعية..."

إن هذا التنسيق، لا بل الإشراف الفني الذي أناطه القانون بإدارة الإحصاء المركزي يندرج ضمن إطار التكامل والنظرة العلمية إلى الإحصاء وشموليتها، منعاً للإزدواجية وتلافياً للأخطاء وهدر الجهد والمال.

إلا أنه لن تفوتنا الإشارة إلى التنسيق الحاصل **مع المؤسسة الوطنية للإستخدام** بتمويل من الـ: **UNDP/ و B.I.T (مكتب العمل الدولي)**. إذ أن إدارة الإحصاء المركزي قد ساهمت في تحديد أسس ومرتكزات العمل الإحصائي المطلوب، وتصميم عملية "سبر الغور" ورسم الإستمارات (النماذج).

كما أن وزارة الزراعة التي تنفذ حاليا مشروع الإحصاء الزراعي مع ال F.A.O والبنك الدولي، خطت خطوة رائدة في مجال التعاون والتنسيق بينها وبين الإحصاء المركزي إذ عينت مدير عام الإحصاء المركزي رئيسا للجنة الفنية المشرفة على المشروع.
ويستدل من كل ذلك إن مسؤولية إدارة الإحصاء المركزي كبيرة في هذا المجال، فهي التي تتولى:

- الإشراف الفني على وحدات الإحصاء المركزي (المادتان ٧ و١٢ من المرسوم ٨٠/٢٧٢٨).
- التنسيق في الحسابات الأولية التي تضعها الوحدات المختصة والإحصاءات المالية التي يضعها مصرف لبنان (المادة ٢٥).
- توحيد الرموز والمصطلحات الإحصائية المستعملة في مختلف وحدات إدارة الإحصاء المركزي وفي الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات.
- القيام بالأبحاث الضرورية لتحسين الأساليب الإحصائية.

إن مهمة توحيد الرموز والمصطلحات الإحصائية بالإضافة إلى مهمة الإشراف الفنـــي علـــى وحدات الإحصاء في الإدارات العامة، تكفلان تنسيقاً جيداً، وتندرجان ضمن إطـــار التكـــامل والنظرة العلمية إلى الإحصاء وشموليتها، منعاً للإزدواجية وتلافياً للأخطـــاء وهـــدر الجـــهد والمال، كما أشرنا أعلاه.

٢ – في الهيكلية:

٢،١ – الحاجة إلى اختصار خطوط الاتصال وإلغاء معظم الدوائر:

إن طبيعة العمل في إدارة الإحصاء المركزي، القائمة على المرونة وسرعة التحـــرك، قد دفعت بالمشترع إلى لحظ فرق عمل، في معظم المصالح تعمل إلى جانب الدوائـــر. ويرأس فرقة العمل هذه إحصائي، يدير الفريق لإنجاز مهمة إحصائية محـــددة، فمتـــى أنجزت انتقل الفريق إلى مهمة ثانية.

ولقد أثبتت التجربة أن الحاجة إلى لحظ دوائر في المصالح لم تكن مبررة بدليـــل، إن هذه الدوائر ما تزال شاغرة وإن العمل في إطار المصالح يتم من قبل فرق العمل.

بالإضافة إلى أنه لا بد من الإشارة أن مصلحة التنسيق والمحاسبة الوطنية ليس فيـــها دوائر أو أقسام بل فرق عمل متحركة على الأرض.

٢،١١ – مصلحة إحصاءات قطاع الإنتاج:

تتألف من ثلاث دوائر ومن فرق عمل:

- دائرة مبطقة قطاع الإنتاج
- دائرة إحصاءات التجارة الخارجية
- دائرة الأسعار وإحصاء التجارة الداخلية

دائرة إحصاءات التجارة الخارجية

تتولى هذه الدائرة "وضع إحصاءات التجارة الخارجية بالتعاون مع الإدارة العامة للجمارك ... القيام بالدراسات المتعلقة بالتجارة الخارجية ..."

إن هذه الدائرة الشاغرة حاليا بجميع عناصرها، كانت تتلقى في الماضي، البيانات الجمركية لتتولى فرزها واستخلاص النتائج الإحصائية منها.

ذلك إن المادة ٦٦ من مشروع القانون الصادر بالمرسوم ٢٨٦٨ ٥٩/١٢/١٦ (تنظيم وزارة المالية) أناطت بديوان المديرية العامة للجمارك، مهمة "جمع البيانات الجمركية ووضع إحصاءات التجارة الخارجية ونشرها".

كما أن المادة ٦٧ من المرسوم عينه نصت على إحداث **دائرة إحصاء التجارة الخارجية** في الديوان، التي ألحق جهازها كتدبير داخلي بالمركز الآلي. يتلقى المركز الآلي البيانات الجمركية يوميا، من المكاتب الجمركية، فيعمل هذا المركز على فرز

هذه البيانات وإدخالها على الكمبيوتر وإصدار نشرة شهرية بها تبلغ إلى الوحدات المختصة في المديرية العامة للجمارك، وإلى إدارة الإحصاء المركزي.
وبالتالي فإنه لم يعد من مبرر للإبقاء على دائرة إحصاء التجارة الخارجية في إدارة الإحصاء المركزي ونرى إلغاءها والاكتفاء بفريق عمل من:

- إحصائي أو إحصائي أول عدد ١
- إحصائي مساعد عدد ١
- اختصاصي في العلوم الاقتصادية عدد ١
- محقق عدد ٢

يتولى القيام بوضع التحليل الأولي لهذه الإحصاءات الواردة من المديرية العامة للجمارك ووضعها بتصرف مصلحة التنسيق والمحاسبة الوطنية، التي يعود لها تركيز الحسابات الأولية التي تضعها جميع الوحدات المختصة، لوضع الإطار العام للحاسبة الوطنية.

أما دائرة الأسعار وإحصاءات التجارة الداخلية التي تتولى:

- جمع أسعار الجملة لمختلف السلع
- جمع أسعار المفرق للمواد الغذائية والألبسة والأدوات المنزلية
- تقرير ودرس الهوامش التجارية الداخلية في إطار المحاسبة الوطنية

إن هذه الدائرة، الشاغر ملاكها فعليا منذ سنين، والتي يقوم بتنفيذ جزء من مهامها فريق عمل شكل لهذه الغاية، ينبغي أيضا إلغاؤها والاستعاضة عنها بفرق عمل تتولى جمع الأسعار ميدانيا، وتحليلها، وإيداعها مصلحة التنسيق والمحاسبة الوطنية أيضا، التي يتضح أكثر فأكثر أنها عصب إدارة الإحصاء المركزي.

٢،١٢ - مصلحة إحصاءات القطاع المنزلي والإجتماعي:

تتألف هذه المصلحة من دائرتي:

- إحصاءات الإسكان
- إحصاءات قوى اليد العاملة

بعد ما استعرضنا في القسم الأول، مهام هاتين الدائرتين بالتفصيل، فإننا سنتوقف عند الخطوط العريضة لمهامهما بالمقابلة مع مهام ما يماثلهما في وزارتي العمل، والإسكان والتعاونيات.

إدارة الإحصاء المركزي	وزارة الإسكان والتعاونيات
دائرة إحصاءات الإسكان	دائرة الإحصاء والتحقيق
- تنظيم التحقيقات الإحصائية الدورية العائدة للمساكن - تنظيم بطاقة خاصة لكل مبنى حسب الموقع الجغرافي ومواصفات البناء والتجهيزات - وضع إحصاءات دورية عن المساكن وعن الإيجارات	- إعداد الدراسات اللازمة عن أوضاع ومتطلبات المناطق السكنية - التعاون مع مديرية الإحصاء المركزي لأجراء الدراسات المتعلقة بالشؤون العامة للإسكان.
دائرة إحصاءات قوى اليد العاملة	وزارة العمل
	قسم الإحصاء في الديوان
- تحضير التحقيقات الإحصائية لدى الأسر لمعرفة نسب الإستخدام والبطالة وتوزيع اليد العاملة على مختلف المهن والقطاعات وتحليل نتائجها - وضع إحصاءات دورية عن الإستخدام والبطالة بالتعاون مع الإدارات المختصة	- جمع المعلومات العمالية وإحصاءات العمل - القيام بدرس هذه المعلومات وإجراء التحاليل الإحصائية - نشر الإحصاءات والأبحاث والدروس بالتعاون مع مديرية الإحصاء المركزي
	المؤسسة الوطنية للإستخدام
	مصلحة إحصاء اليد العاملة
	- تحضير برامج الأعمال الإحصائية ووسائلها وطرق وأساليب تنفيذها - القيام بالأبحاث والدراسات التي تؤدي إلى تحسين طرق استعمال الأساليب الإحصائية - إعداد المحققين - جمع وتركيز المعلومات الإحصائية المتوفرة وتبويبها - تحليل الإحصاءات وتفسيرها واستخلاص النتائج من المعطيات العددية

فضلا عن ذلك، فإن القانون رقم ٩٦/٣٩٥ الذي أنشأ المؤسسة العامة للإسكان، قد أناط بها (المادة الخامسة) مهمة "إجراء الدراسات والمسوحات الإسكانية لجميع المناطق اللبنانية"

يتضح من كل ذلك، أن الإدارات المركزية تسعى إلى "مشاركة" الإحصاء المركزي مهمة إعداد وجمع المعطيات الإحصائية، وأحيانا يجنح التشريع إلى سحب صلاحيات أساسية من الإحصاء المركزي كصلاحية: "تحسين طرق استعمال الأساليب الإحصائية" التي أنيطت بالمؤسسة الوطنية للإستخدام، والتي لا تدخل في صلب اختصاصها.

إننا نرى، إلغاء دائرتي الإسكان وإحصاءات قوى اليد العاملة في مصلحة إحصاءات القطاع المنزلي والإجتماعي، وتعزيز ملاك هذه المصلحة بفرق عمل تتولى تجميع المعطيات الإحصائية من الإدارات المعنية (الإسكان والتعاونيات – المؤسسة العامة للإسكان – وزارة العمل – المؤسسة الوطنية للإستخدام)، وتحليلها ووضعها بتصرف مصلحة المحاسبة الوطنية.

تأسيسا على ما تقدم، فإننا نرى وضع تصور جديد لدور الإحصاء المركزي، بالتركيز على دوره في:

١. في التخطيط ووضع البرامج الإحصائية

٢. في الإشراف الفني على الوحدات الإحصائية في الإدارات العامة من حيث:

٢،١ – تخطيط الإحصاء

- وضع الإستمارات

- الإشراف على العينات الإحصائية التي تقوم بتنفيذها فرق التحقيق إما مباشرة، أو بواسطة الإدارات العامة

- درس وتقييم العمل المنفذ

إن الإحصاءات التي لها صفة عامة وهدفها إعطاء صورة عن مختلف أوجه الحياة الإقتصادية والإجتماعية يجب أن تحصر في إدارة الإحصاء المركزي.

وعلى الإدارات العامة، الامتناع عن التفرد بتخطيط إحصاءاتها من جهة والقيام بتنفيذها من جهة ثانية لأن الجهاز الذي يضع السياسة (الوزارة) يجب ألا يكون هو عينه الجهاز الذي صمم وخطط لجمع المعطيات الإحصائية التي تصبح في هذه الحالة مشكوكا بصدقيتها بتعبير آخر يجب الفصل بين الإحصاء ووضع السياسات الإقتصادية والإجتماعية.

إلا أنه بإمكان الإدارات العامة القيام بجمع الإحصاءات الخاصة بها، والناتجة عن أعمالها، كالإحصاءات الجمركية بالنسبة للجمارك والإحصاءات الناتجة عن تحصيل الضرائب بالنسبة لوزارة المالية، أو الإحصاءات الناتجة عن المواليد والوفيات وعقود الزواج بالنسبة لوزارة الداخلية...

وعليه فإننا نقترح، تفعيلا لدور الإحصاء المركزي ولدور وحدات الإحصاء في الإدارات والمؤسسات العامة، أن يكون:

- **التخطيط والتصميم والإشراف والتنسيق في الإحصاء المركزي**
- **التنفيذ في الإدارات العامة، بإشراف الإحصاء المركزي.**

إن هذا الإشراف، لكي يعطي ثماره ولكي نتجنب تجاهل الإحصاء المركزي في جمع المعطيات الإحصائية، ولكي تكون الإحصاءات مبنية على أسس علمية، واضحة، وموحدة فإننا نرى ضرورة ربط الإحصائيين في الإدارات العامة بمديرية الإحصاء المركزي أسوة بما هو حاصل بالنسبة لإرتباط مراقبي عقد النفقات بوزارة المالية وهذا الإقتراح يستدعي، تعيين الإحصائيين في ملاك إدارة الإحصاء المركزي وانتدابهم إلى الإدارات العامة، مما يخلق جوا من التنسيق والتعاون هو في صالح الإدارة، وهو الذي يعطي للإشراف الفني معناه الواضح وفعاليته العملية.

٢،٢ - في مصلحة الديوان:

دائرة للقضايا؟

تفرض طبيعة العمل في إدارة الإحصاء المركزي التي تتسم بطابع السرية والكتمان لجهة الأرقام والأوضاع الذاتية والشخصية للأفراد والمؤسسات التي يشملها الإحصاء، وجود دائرة للقضايا تهتم بالمنازعات التي قد تنشأ عن الإخلال بهذه الشروط.

إن النص يلزم المؤسسات والأفراد سواء في القطاع العام أو الخاص الإدلاء بالمعلومات الصحيحة لموظفي إدارة الإحصاء المركزي، وعدم كتمانهم أية معلومات أو إيضاحات قد تحتاجها الإدارة أثناء قيامها بالمسح الإحصائي أو الدراسات الإحصائية وذلك تحت طائلة المسؤولية.

هذا إلى جانب أن التعميم رقم ٩٦/١٦ الصادر بتاريخ ١٩٩٦/٦/٧ عن رئاسة مجلس الوزراء قد حث الإدارات العامة على تفعيل النصوص القانونية المتعلقة بالدوائر التي تهتم بالدراسات القانونية والتنظيمية وإبداء الرأي بالمسائل الحقوقية والمصالحات وعلى ملء هذه المراكز في حال شغورها لتسهيل عمل هيئة القضايا في وزارة العدل.

إلا أننا لا نرى حاجة إلى لحظ دائرة مستقلة للقضايا. وقد يكون من الأفضل تعزيز الديوان بمجاز في الحقوق. فضلا عن أن رئيس الديوان بالذات يجب أن يكون هو أيضا مجازا في الحقوق.

٢،٣ - بالنسبة لدائرة التجهيزات واللوازم:

تتولى هذه الدائرة مهاما بعضها يعود للدائرة الإدارية: كصيانة الأبنية...

وبعضها الآخر لدائرة المحاسبة: "مسك محاسبة هذه التجهيزات واللوازم".

وهذا يستدعي الملاحظات التالية:

- إنه من غير الجائز أن تكون الوحدة التي تحضر دفتر الشروط وتتولى استلام المواد، هي عينها الوحدة التي تتولى محاسبة المواد. وبالتالي فإن هذه المهمة يجب أن تناط بمحاسب في دائرة المحاسبة.
- إن صيانة الأبنية هي من صلاحية الدائرة الإدارية.

- إن حجم المشتريات (قرطاسية، لوازم تجهيزات)، لا يستدعي إحداث دائرة لـــهذه الغايــة، وعليه فإنه من الملائم، إلغاء هذه الدائرة وإناطة مهام تأمين التجهيزات واللـــوازم ووضـــع دفاتر الشروط وصيانة الأبنية، بالدائرة الإدارية. وإناطة مهام الدفع ومحاسبة المواد بدائـــرة المحاسبة.

٢،٤ - بالنسبة لمصلحتي: المركز الآلي
: التوثيق والنشر والطباعة

يلحظ القانون الحالي مصلحتين منفصلتين:

- مصلحة المركز الآلي
- مصلحة التوثيق والنشر والطباعة

إن الإعتبارات التي أملت فصل هاتين المصلحتين لم تعد قائمة حاليا، بالنظر لمجموعـــة مـــن التغيرات الحاصلة سواء أكان بالنسبة لحجم العمل أو بالنسبة لإختلاف النظرة إلى الأمـــور أو للشغور في الملاك.

من هذه المتغيرات التي تدفع بإتجاه دمج هاتين المصلحتين:

١. إن المعلوماتية دخلت عالم التوثيق بقوة، وفرضت نفسها. وباتت أنظمة الInternet والMinitel في متناول الإدارات والمؤسسات العامة والخاصة، وكذلك في متناول الأفراد. وقد كان مقبولا فصل التوثيق عن المعلوماتية في زمن كان فيه التوثيق عملا يدويا، أما وإن المعلوماتية بدأت ترسم نهجا جديدا للتوثيق الإلكتروني، فإن ذلك يدعم دمج هاتين المصلحتين.

٢. إن مهمة إصدار المنشورات ترتبط إلى حد بعيد بالتقدم الحاصل على مستوى التوثيق. وما يوفره هذا القطاع من الإحصاءات والدراسات الموضوعة من قبل الوحدات المختصة، لاسيما مصلحة قطاع الإنتاج ومصلحة المحاسبة الوطنية هو الذي يشكل العمود الفقري لأي نشرة إحصائية.

٣. إن دائرة المطبعة التي كان مبرر وجودها، يستند إلى الإشراف على مطبعة الإحصاء المركزي التي أتلفت تجهيزاتها وشغر ملاكها من الإختصاصيين والعاملين فيها، إن مبرر إلغاء هذه الدائرة بات مطروحا بصورة جدية، خاصة وإن طباعة المنشورات تتم حاليا عن طريق التلزيم لمطابع القطاع الخاص.

٤. إن مهام التوثيق والنشر لا تستدعي، في الواقع، وجود مصلحة مستقلة للتوثيق والنشر.

٥. إن دمج هاتين المصلحتين في مصلحة واحدة لا يحول دون أن تكون المعلوماتية في خدمة جميع المصالح، كما لا يحول دون إحداث دائرتين مستقلتين فيها: دائرة للتوثيق والنشر ودائرة للمعلوماتية.

٦. إن المركز الآلي بحد ذاته، مع تحفظنا على التسمية، بات جهازا للتحليل والبرمجة والدعم التقني أكثر منه جهازا منفردا لإدخال المعلومات بصورة حصرية، بعدما تم تنفيذ شبكة معلوماتية متكاملة. وبالتالي فإن إدخال المعلومات، سيتم في المستقبل وبنسبة كبيرة، من قبل رؤساء المصالح والإحصائيين مباشرة دون الحاجة إلى زيادة في عدد مدخلات المعلومات.

من هنا ضرورة التفكير بدمج هاتين المصلحتين في مصلحة واحدة، تكون على الشكل التالي:

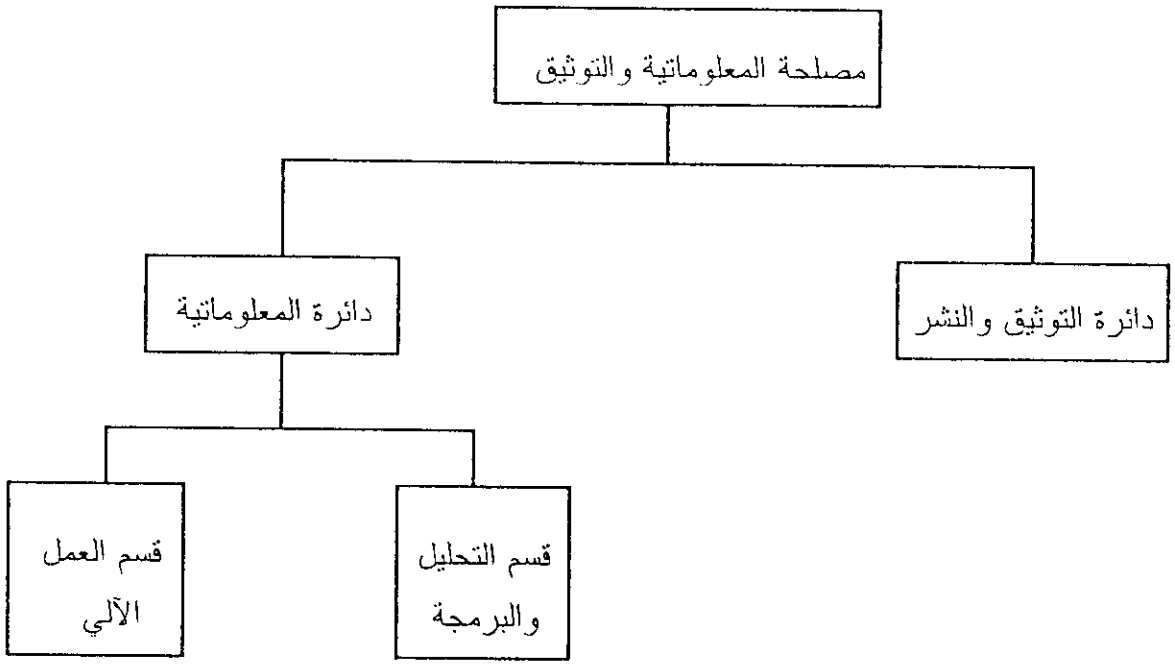

٣- في الملاك وشروط التعيين:

٣،١- خصوصية وظائف إدارة الإحصاء المركزي:

إن ما يميز عمل إدارة الإحصاء المركزي، كما سبقت الإشارة إلى ذلك آنفاً، هو خصوصية الوظائف الفنية الملحوظة لملاك هذه الإدارة، وتعدّد تسمياتها، وتعدد الرتب ضمن التسمية الواحدة إنطلاقاً من وظائف الفئات الدنيا، وصولاً إلى وظائف الفئة الثانية كما بينا ذلك بشكل مفصل لدى عرض جداول الملاكات في القسم الأول من هذا التقرير. وهذا التدبير غير مألوف في الإدارات العامة الأخرى.

وتعكس هذه الخصوصية أهمية الإحصاء عموماً، والعمل الإحصائي خصوصاً، في أي وجه من أنشطة الدولة، سواء أكان إقتصادياً أو إجتماعياً، أو تنظيمياً.

فكل سياسة أو تخطيط أو تنظيم منقدم، يجب أن يبنى على قاعدة معلومات إحصائية دقيقة وسليمة. من هنا تبرز أهمية توحيد العمل الإحصائي، وتوحيد الأرقام والمؤشرات الإحصائية على قاعدة صحيحة تمكن من وضع الخطة العامة، أو رسم سياسة الخطط المتفرعة عنها.

هذه الأهمية جعلت من الضروري أن تتوفر لدى العاملين في الإحصاء الثقافة الكافية، والمعرفة العميقة بالمشاكل الإقتصادية والإجتماعية، إلى جانب الإلمام العالي بالعلوم الرياضية والأعمال الحسابية. إذ أن هذه المؤهلات مجتمعة ضرورية كأساس للعمل الإحصائي.

وقد راعى نص المرسوم التنظيمي رقم ٢٧٢٨ تاريخ ١٩٨٠/٢/٢٨، في الفصل الثاني منه، لا سيما المادة /٣٢/ وصولاً إلى المادة /٤٤/، تحديد الوظائف الفنية وشروط التعيين فيها بشكل مفصّل.

٣،٢- في الملاك والتشابه في شروط التعيين وفي الشروط الملحوظة للوظائف، والاختلاف في فئات ورتب الوظائف:

جرى تعديل هذه الشروط، وخصوصاً المادة /٣٤/ وبعض الفقرات من المادة /٣٣/ المتعلّقة بشروط التعيين للوظائف التالية (إحصائي، محقق، مبرمج، محلل، مبرمج محلّل، ثاقبة) وذلك بموجب المرسوم رقم ٧٧٢٩ تاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٣.

كما يتبين من دراسة شروط التعيين للوظائف الفنية في ملاك إدارة الإحصاء المركزي المحدّدة بموجب المرسوم رقم ٨٠/٢٧٢٨ وتعديلاته (المرسوم ٩٥/٧٧٢٩) إن إعداد الإحصائي يتطلب فترة زمنية تتراوح من ٣ إلى ٦ سنوات (أي بكلوريا + ٦ سنوات أو إجازة + ٣ سنوات). إذ يشترط النص حيازة شهادة تخصص من معهد عال للإحصاء، والعلوم الإقتصادية لا تقل فترة الدراسة لنيلها عن ثلاث سنوات، وذلك بعد نيله إجازة جامعية في إدارة الأعمال، أو في العلوم الإقتصادية، أو في العلوم الإجتماعية أو الرياضيات.

وتعمد الإدارة في غالب الأحيان، بالنسبة للناجحين في المباريات التي يعدّها مجلس الخدمة المدنية لوظيفة إحصائي بالتنسيق مع إدارة الإحصاء المركزي، إلى إيفاد هؤلاء إلى الخارج ليصار إلى إعدادهم لوظيفة إحصائي في المعاهد العليا المختصة. علماً أن المرسوم رقم ٩٥/٧٧٢٩ ألغى في مادته الأولى تشكيل لجنة خاصة لتقييم الشهادات المعتمدة عند التعيين في بعض الوظائف الفنية في إدارة الإحصاء المركزي. تلك اللجنة المنصوص عنها في المادة /٣٤/ من المرسوم رقم ٢٧٢٨ تاريخ ١٩٨٠/٢/٢٨.

وحددت النصوص (المرسوم ٨٠/٢٧٢٨ وتعديلاته المرسوم ٩٥/٧٧٢٩) لا سيما المادتان /٣٢/ و/٣٣/ من المرسوم ٨٠/٢٧٢٨ تفاصيل المهام والشروط اللازمة لكل وظيفة من وظائف ملاك هذه الإدارة.

ففي حين فصّلت المادة /٣٢/ من المرسوم التنظيمي ٨٠/٢٧٢٨ مهام كل وظيفة وبصورة خاصة وظيفتي إختصاصي أول أو إختصاصي في العلوم الإقتصادية أو الإجتماعية أو الجغرافية أو الديموغرافية أو الرياضيات الإحصائية، في فقرة واحدة دون تمييز بين وظيفة إختصاصي أول أو إختصاصي، تناولت المادة /٣٣/ شروط التعيين لتلك الوظائف والمؤهلات المطلوبة لشغل وظيفة إختصاصي أول أو إختصاصي في هذه العلوم دون ذكر الشروط التي تميز ما بين وظيفة إختصاصي أول أو إختصاصي، ذلك أن التفريق بين الوظيفتين مرده الإفساح في المجال لترقية الإختصاصي إلى وظيفة إختصاصي أول، وهو لا يتعلق إطلاقا بتباين في المهام (question de promotion et non de fonction).

ومن جهة أخرى، نجد أن الملاك الملحوظ بموجب الجدول رقم -١- الملحق بالمرسوم رقم ٨٠/٢٧٢٨ ينص في بعض الوظائف على شرط إختصاصي أول أو إختصاصي لشغل تلك الوظائف. وكذلك إحصائي أول أو إحصائي علماً أن كل من هذه الوظائف تختلف عن الأخرى في رتبتها وفئتها في السلم الوظيفي.

فوظيفة إحصائي أول مثلاً تنتمي إلى وظائف الرتبة الأولى من الفئة الثانية، بينما تنتمي وظيفة إحصائي إلى وظائف الرتبة الأولى من الفئة الثالثة.

كذلك تنتمي وظيفة إختصاصي أول في العلوم الإقتصادية أو الإجتماعية أو الجغرافية أو الرياضيات الإحصائية إلى وظائف الرتبة الثانية من الفئة الثانية، بينما نجد أن وظيفة إختصاصي هي ضمن وظائف الرتبة الثانية من الفئة الثالثة.

٣،٣- شغور الملاك، وصعوبة إستقطاب العناصر الكفوءة في ظل ضآلة الرواتب، وغياب الحوافز، ومنافسة القطاع الخاص:

تعاني إدارة الإحصاء المركزي من شغور حاد في وظائف الملاك الدائم. فمن أصل /٢٥٦/ وظيفة لحظها الملاك يوجد فقط /٤٧/ موظفاً فيما تبقى /٢٠٩/ وظائف شاغرة تماماً. أي أن الشغور يصل إلى نسبة ٨١% مما يؤخر إدارة الإحصاء المركزي عن القيام بالمهام المطلوبة منها على الوجه الأكمل، خصوصاً إذا ما علمنا أن نسبة الشغور هي بين فئات الوظائف الفنية العليا: أي في الفئتين الثانية والثالثة.

ويعمل في إدارة الإحصاء المركزي إلى جانب موظفي الملاك الدائم الحاليين ثمانية متعاقدين وثلاثة خبراء يعملون بتمويل من الأمم المتحدة ولا يتقاضون راتباً من الخزينة، بالإضافة إلى أربعة عشر أجيراً.

وهذا العدد بمجموعه البالغ /٧٢/ موظفاً ومستخدماً لا يفي بحاجة الإدارة إلى العناصر البشرية التي تمكنّها من القيام بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها.

وعلى الرغم من التعاقد مع بعض الإحصائيين الجدد، فإن العنصر البشري المتخصص، في هذا المجال، يبقى بعيداً عن العدد المحدَّد في الجدول رقم (١) الملحق بالمرسوم التنظيمي رقم ٨٠/٢٧٢٨. وفي ظل هذا الواقع، فإنه لا يعقل أن يطلب إلى إدارة الإحصاء المركزي تنفيذ جميع المهام المناطة بها، قبل تعبئة الشواغر بالعناصر الكفؤة . إن الإغراءات المادية الممنوحة للإحصائيين الجدد، في القطاع الخاص، تستقطب معظم المتخرجين من المعاهد الأجنبية.

هذا الواقع أدى إلى شل عمل الإدارة في مجال قيامها بالإحصاءات والدراسات الأساسية المنوطة بها إضافة إلى تلك التي يطلبها مجلس الإنماء والإعمار، أو الإدارات العامة، أو أشخاص القانون العام، وذلك بسبب الشغور الحاد في ملاكها مما إضطرها إلى وضع خطة **لملء خمسة وعشرين وظيفة شاغرة في خلال فترة عشر سنوات**، والتعاون مع منظمة الأمم المتحدة بموجب إتفاقية للمساعدة في إنجاز العمل الإحصائي ريثما يتم تخريج الإحصائيين الموفدين إلى الخارج للدراسة. وذلك عن طريق تعيين أصحاب المؤهلات من اللبنانيين بمنح مدفوعة من قبل الأمم المتحدة وراتب يوازي أربعة أضعاف راتب القطاع العام.

هذا الشغور الذي إنعكس تأخيراً في المسح الإحصائي، دفع الإدارات العامة وخصوصاً وزارات الصناعة والنفط والزراعة والشؤون الإجتماعية إلى القيام بمسح إحصائي عن طريق تلزيم هذه الدراسات إلى مؤسسات القطاع الخاص. مثلاً المسح الصناعي الشامل الذي أعدته "دار بشاريا" لحساب وزارة الصناعة والنفط.

وتعمل الآن وزارة الزراعة على تنفيذ "الإحصاء الزراعي الشامل" ضمن برنامج الأمم المتحدة، خارج إطار التعاون مع إدارة الإحصاء المركزي لتنفيذ هذه المهمة، على الرغم من صدور تعميم يؤكد على الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات بأن تعمد إلى التنسيق مع إدارة الإحصاء المركزي في أية مهام إحصائية تنوي القيام بها (تعميم رقم ١١ تاريخ ١٩٩٦/٣/٣٠).

وبإختصار، فإن المسألة تتعلق في الأساس في القدرة على إستقطاب العناصر البشرية الإحصائية نحو الإدارة العامة. ذلك أن إختصاص الإحصاء، هو إختصاص قليل يتطلب معارف أساسية في علوم الإقتصاد والإجتماع والرياضيات. فضلاً على أنه ليس في لبنان معاهد إحصائية عليا، قادرة على تلبية حاجة السوق اللبناني إلى هذا النوع من الإختصاص، فالطلاب يرسلون إلى معاهد أوروبا للتخصص في فترة لا تقل عن ست سنوات.

ولقد سبقت الإشارة، إلى أن الفترة الزمنية الطويلة نسبياً التي يستوجبها إعداد إختصاصي في الإحصاء، بكفاءة عالية، فضلاً عن ضآلة الرواتب التي تدفع لموظفي القطاع العام، كل ذلك لا يمكّن الإحصاء المركزي من مواجهة إغراءات القطاع الخاص الذي يعمل على إستقطاب تلك المؤهلات للعمل في الشركات والمصارف والمؤسسات الخاصة.

وعلى هذا فإن الحل الأمثل بنظرنا يكون بتوقيع بروتوكول تعاون مع معهد الـ I.N.S.E.E الفرنسي للإستعانة بخبيرين أو أكثر للمساعدة على إعداد وتدريب الإحصائيين ضمن دورات مكثفة خاصة، في إطار المعهد الوطني للإدارة والإنماء.

كما أنه من الضروري أن يلحظ القانون سلسلة رواتب خاصة للإحصائيين، وأن يتم التعاقد للإختصاصات والوظائف المستحدثة أو تلك التي تتطلب مؤهلات ومعارف خاصة لا يمكن تأمينها عن طريق التعيين.

<u>ب- في المحاولات الجارية لتفعيل عمل إدارة الإحصاء المركزي:</u>

نظرا للأهمية التي توليها الدولة لعمل الإحصاء، ورغبتها في تفعيل العمل الإحصائي كقاعدة فضلى لرسم الخطة الأساسية للنهوض الإقتصادي والإجتماعي، ولمواجهة الصعوبات التي تعترض سبيل العمل في إدارة الإحصاء المركزي.

وبغية تخليص هذه الإدارة من الروتين الذي يحكم العمل في الإدارات العامة.

عمدت الدولة إلى وضع المرسوم رقم ٥١٤١ تاريخ ١٩٩٤/٥/١٦ الرامي إلى إنشاء مؤسسة عامة تدعى "المؤسسة الوطنية للخدمات والدراسات الإحصائية"، الهدف منها إدارة عمل الإحصاء على النسق المعمول به في القطاع الخاص حيث يشكل مجلس الإدارة وهو السلطة التقريرية في المؤسسة، جزءا من تنظيمها الإداري. وهذا يساعد في سرعة إتخاذ القرارات، وسرعة البت، وتفعيل العمل، وتحرير الرواتب المخصصة للعاملين فيها من المستويات المتدنية المعمول بها في سلسلة رواتب الإدارات العامة.

إلا أن هذا التدبير إصطدم بالنصوص التي تحظر أن تتجاوز الزيادة المدفوعة نسبة عشرين بالمئة من رواتب القطاع العام، والتي يرعى تطبيقها مجلس الخدمة المدنية.

يضاف إلى ذلك أن المؤسسة المنشأة حديثا ترتبط برئيس مجلس الوزراء مباشرة، الذي يمارس عليها سلطة الوصاية. علماً أنه لم يُصر حتى تاريخه إلى وضع أنظمة هذه المؤسسة بما فيه سلسلة رتب ورواتب المستخدمين وفقاً لأحكام المرسوم ٤٥١٧ تاريخ ١٩٧٢/١٢/١٣ المتعلق بالنظام العام للمؤسسات العامة.

إن وجود هذه المؤسسة العامة، في حال جرى وضع النصوص التنظيمية العائدة لها، إلى جانب إدارة الإحصاء المركزي الموجودة حالياً **بشكل ازدواجية في العمل من شأنه أن يؤدي إلى التشابك في الصلاحيات وتمييع المسؤولية**. خصوصا وأن المهام المنوطة بالمؤسسة الوطنية للخدمات والدراسات الإحصائية بموجب مرسوم إنشائها، هي المهام عينها التي أناطها القانون رقم ١٧٩٣ الصادر في ١٩٧٩/٢/٢٢ بإدارة الإحصاء المركزي مع الإشارة إلى إرتباط كل منهما برئاسة مجلس الوزراء.

ونُبيّنْ في جدول المقارنة التالي، مهام كل من هذين الجهازين:

جدول مقارنة للمهام المنوطة بإدارة الإحصاء المركزي مع مهام المؤسسة الوطنية للخدمات والدراسات الإحصائية

مهام إدارة الإحصاء المركزي	مهام المؤسسة الوطنية للخدمات والدراسات الإحصائية
١. القيام بنفسها أو بالتعاون مع الإدارات ذات العلاقة، بوضع جميع الإحصاءات العائدة لحياة البلاد الإقتصادية والإجتماعية.	١. تقديم الخدمات الفنية إلى الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات في حقل الأعمال الإحصائية لديها.
٢. توحيد المنطقات الخاصة بالمؤسسات أو الأفراد المستعملة في الإدارات بغية إستخراج المعلومات الإحصائية منها والإشراف الفني على الإحصاءات التي تضعها الإدارات وتركيز تلك الإحصاءات وتنسيقها.	٢. القيام بالأعمال والدراسات الميدانية لجمع المعلومات وتنفيذ المسوحات لحساب الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات أو تلك التي تكلفها بها رئاسة مجلس الوزراء.
٣. وضع الحسابات الإقتصادية الداخلية (المحاسبة الوطنية) وميزان المدفوعات والبيانات السنوية الأخرى عن النشاط الإقتصادي والإجتماعي للبلاد.	٣. القيام بالأعمال وبالدراسات الإحصائية عن أوضاع البلاد الإقتصادية والإجتماعية التي تحتاجها الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات في معرض تخطيط أعمالها، أو غيرها من الأعمال الإحصائية التي تكلفها بها رئاسة مجلس الوزراء.
٤. القيام بالإحصاءات والتحقيقات والدراسات التي يطلبها مجلس الإنماء والإعمار وبالدراسات الإقتصادية الأخرى التي تطلبها سائر	٤. تزويد الجمهور بالمعلومات الإحصائية شرط أن لا يمس ذلك بسرية المعلومات الفردية وفقاً لنظام خاص يصدر بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء.

الإدارات. ٥. إجراء تحقيقات إحصائية إلزامية. يعتبر إلزامياً كل تحقيق إحصائي تقوم به إدارة الإحصاء المركزي مباشرة أو بواسطة مؤسسة أخرى ويعلن عنه في الجريدة الرسمية. ٦. تحليل ونشر الإحصاءات الموضوعة ٧. المساهمة مع مجلس الخدمة المدنية في إعداد وتدريب الموظفين العاملين في وحدات الإحصاء التابعة للإدارات.	٥. المساهمة الفنية بالدورات التي ينظمها مجلس الخدمة المدنية لإعداد وتدريب العاملين في حقل الإحصاء.

من الواضح، وبالإستناد إلى مقارنة المهام، أن مهام إدارة الإحصاء المركزي هي أشمل وأدق. فالمؤسسة لا تتولى:

- إجراء تحقيقات إحصائية إلزامية
- تحليل ونشر الإحصاءات الموضوعة
- وضع الحسابات الإقتصادية الداخلية (المحاسبة الوطنية) والتنسيق بين وحدات الإحصاء.

وفي هذه الحالة، فإن حلول المؤسسة مكان إدارة الإحصاء المركزي، يعتبر تراجعا عن ممارسة المهام المشار إليها أعلاه، كما ان "تعايش" المؤسسة مع الإحصاء المركزي، يشكل تضاربا ونتازعا في صلاحيات أساسية، سوف لن يكون في مصلحة أي من الجهازين، ولا في مصلحة العاملين فيهما وإذا كانت الغاية الأساسية من إنشاء هذه المؤسسة، هي المرونة في العمل، وتوفير الإعتمادات اللازمة لها عن طريق إعطائها الإستقلالين المالي والإداري.

فإن على السلطة أن تحسم أمرها بين خيارين إثنين:

- **الخيار الأول: أما الإبقاء على الإحصاء المركزي وإلغاء المؤسسة. وهو الحل الأفضل بنظرنا.**

- **الخيار الثاني: وأما إلغاء إدارة الإحصاء المركزي، وإحداث مؤسسة عامة بقانون تكون قادرة على الحلول محله في كل مهامه وصلاحياته والعنصر البشري المتوفر له.**

وللدلالة على أهمية الخيار الأول أي الإبقاء على الإحصاء كإدارة مركزية، نسوق الإعتبارات التالية:

١. إن لإدارة الإحصاء المركزي، وهي إدارة عامة مرتبطة برئيس مجلس الوزراء، موقعا خاصا يمكنها، بحكم موقعها، من التخطيط للبرامج الإحصائية ومن الإشراف الفني على وحدات الإحصاء المتواجدة في الإدارات العامة، والشيء الأهم **هو تقييم العمل المنفذ** منها وكذلك توحيد الأسس التي تتبع في الإستمارات، وأخذ العينات الإحصائية... الأمر غير المتوافر لمؤسسة عامة.

٢. إن المؤسسة العامة بحكم استقلاليتها ومرونة العمل لديها، خاصة في مجال التعيين والتخطيط الإحصائي، وبفعل المداخلات السياسية تميل إلى إعتماد سياسة توظيف واسعة قد لا تتلاءم في معظم الأحيان مع الشروط الخاصة الصارمة لوظيفة إحصائي، كما قد تميل المؤسسة إلى التفرد بوضع دراسات أو إجراء مسوحات إحصائية، بعيدا عن أي تخطيط إحصائي مركزي شامل. مما سوف يطرح مسألة جدية العمل الإحصائي المنفذ، ومدى جدواه العلمية والإقتصادية في آن.

٣. إن دولا كثيرة تراجعت عن إعتماد فكرة اللامركزية الإحصائية دون الإشراف الفني من قبل جهاز مركزي موحد ومن بين هذه الدول بريطانيا على سبيل المثال. كما أن كندا أدخلت نصا في دستورها يؤكد إن الإحصاء هو من صلاحية السلطة المركزية الفديرالية وإن رئيس جهاز الإحصاء المركزي يكون مسؤولا عن جميع الإحصاءات التي تصدر عن الحكومات المحلية، ويمنع على أي كان أن يقوم بأي إحصاء دون رأي هذا الجهاز.

ج- الصعوبات والمعوقات:

يمكن إيجاز المعوقات التي تواجه إدارة الإحصاء المركزي بجملة من العناوين.

١- البناء الإداري:

إن البناء الإداري الذي تشغله إدارة الإحصاء المركزي اليوم يضيق بإستيعاب موظفي الإدارة الحاليين رغم الشغور الضخم في الملاك. وبسبب ضيق المساحات المخصصة للموظفين وللمحفوظات يصار إلى تكديس الملفات في الممرات التي تفصل بين الغرف خلافاً لأصول العمل الإداري السليم، وللسرية المطلوبة في العمل الإحصائي.

ولقد سبق لمجلس الوزراء أن إتخذ قرارا بتخصيص قسم من المبنى الزجاجي الواقع في منطقة المتحف لإدارة الإحصاء المركزي على أن تشغل القسم الآخر من البناء إدارة التخطيط في مجلس الإنماء والإعمار.

إن وجود إدارة الإحصاء المركزي إلى جانب وحدة التخطيط التابعة لمجلس الإنماء والإعمار، وهي الجهة المولجة بوضع الخطط وبالتخطيط الإستراتيجي للدولة، يعد منطقياً وإيجابياً. وذلك لما يمكن أن يساعد قرب المسافة بين هاتين الإدارتين في سهولة التنسيق فيما بينهما نظراً لتكامل ولتجانس العمل المنوط بكل منهما بالنسبة لإستثمار المعلومات الإحصائية الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي في وضع الخطط والبرامج المكلف بها مجلس الإنماء والإعمار كوحدة تخطيط بعد إلغاء وزارة التصميم العام.

إن التأخر في نقل هاتين الوحدتين إلى البناء المشار إليه أعلاه يؤخر عمل إدارة الإحصاء وبرامج الإحصاء. ولا يتيح المجال أمام إستيعاب الموظفين الجدد في حال أخذت الإجراءات التدريجية لتعبئة الملاك الشاغر حاليا بنسبة تفوق الثمانين بالمئة من الإمكانات المتاحة قانونا.

إن المبنى الزجاجي لا يزال شاغرا، ويبدو أن الأمور تسير حاليا إلى توسع الإحصاء المركزي في المبنى الذي يشغله في منطقة القنطاري.

٢ – الشغور في الملاك الدائم:

سبق أن أشرنا إلى الشغور في وظائف ملاك إدارة الإحصاء المركزي وإلى صعوبة تعيين العناصر البشرية المؤهلة في الوظائف الفنية الملحوظة لملاك هذه الإدارة. وذلك بسبب المؤهلات العالية المطلوبة، والفترة الزمنية الطويلة نسبيا التي يستوجبها إعداد الإحصائيين (فترة ثلاث سنوات).

هذا إلى جانب أن ضآلة الرواتب في القطاع العام، وغياب نظام الحوافز، لا يساعدان في إستقطاب العناصر الكفوءة للعمل في وظائف الملاك الدائم، بالإضافة إلى منافسة القطاع الخاص وإغراءاته، وخصوصا القطاع المصرفي الذي يعمل على إستقطاب تلك العناصر المتخصصة. هذا الشغور الحاد في الملاك بات يشكل عائقا أمام دفع هذه الإدارة بإتجاه التطوير والتحديث.

وقد طرحنا آنفا، مسألة وضع سلسلة رواتب خاصة بالإحصائيين، وكيفية التعاقد مع الإختصاصيين لإستقطاب العناصر المميزة إلى هذه الإدارة.

٣ – غياب المعاهد العليا المتخصصة في شؤون الإحصاء في لبنان:

جرت العادة أن يصار إلى إيفاد المرشحين الفائزين في المباريات التي يجريها مجلس الخدمة المدنية لإعداد إحصائيين للعمل في إدارة الإحصاء المركزي، إلى الخارج للتخصص في حقل الإحصاء بسبب غياب معاهد عليا متخصصة في هذا النوع من التعليم في لبنان.

إلا أنه، وعلى مستوى شهادة الإمتياز أصبح هناك فرع للإحصاء في معهد العلوم التطبيقية في الجامعة اللبنانية بمساعدة فنية فرنسية وتمويل اوروبي. وقد جرى الطلب إلى مجلس الخدمة المدنية إرسال طلاب الدورات الإحصائية إلى هذا المعهد على أن تشرف إدارة الإحصاء المركزي على المناهج التعليمية وذلك لإعداد الإحصائيين المساعدين.

وإننا نرى أن هذا الإقتراح واقع في موقعه الصحيح خصوصا وأن التنسيق مع مجلس الخدمة المدنية لإعداد وتدريب العاملين في إدارة الإحصاء المركزي هو إحدى المهام الأساسية التي أناطها بها القانون رقم ١٧٩٣ تاريخ ٢٢ شباط ١٩٧٩.

٤- غياب عنصر التخطيط على مستوى الدولة يجعل من الصعب وضع أولويات البرامج الإحصائية:

إن المرسوم الإشتراعي رقم ٥ تاريخ ٧٧/١/٣١ الذي أنشأ مجلس الإنماء والإعمار وألغى وزارة التصميم قد حدد لهذا المجلس مهاما تخطيطية منها:

"إعداد خطة عامة وخطط متعاقبة وبرامج للإعمار والإنماء وإقتراح سياسات إقتصادية ومالية وإجتماعية تنسجم مع الخطة العامة"

إن غاية المشترع من إحداث مجلس الإنماء والإعمار وإلغاء وزارة التصميم، كانت، في الأساس، إعطاء هذا المجلس حرية تحرك كبيرة ومرونة في ممارسة مهامه التخطيطية والتنسيقية والإستشارية والتوجيهية التي نص عليها قانون إنشائه.

إلا أن التعديلات التي طرأت على الرسوم الإشتراعي رقم ٥ عززت من مهام هذا المجلس التنفيذية. وتراجعت، عمليا، إهتماماته التخطيطية مما إنعكس على دور الإحصاء المركزي وتحديد أولويات البرامج الإحصائية.

تجدر الإشارة أيضا، إلى أن المادة ٤ من المرسوم الإشتراعي رقم ٥، قد أعطت مجلس الإنماء والإعمار صلاحية "إعداد ونشر الدراسات الإحصائية المتعلقة بمختلف أوجه النشاط الإقتصادي والإجتماعي".

إن هذه المادة تناقض صراحة صلاحيات إدارة الإحصاء المركزي. وهي منقولة عن صلاحيات وزارة التصميم العام التي كانت "مديرية الإحصاء المركزي" ترتبط بها آنذاك.

إلا أن المشترع عاد فإستدرك ذلك في مشروع القانون الصادر بالمرسوم رقم ١٧٩٣ تاريخ ٧٩/٢/٢٢ (إنشاء إدارة الإحصاء المركزي) إذ نصت الفقرة -٤- من المادة الثالثة منه على "القيام بالإحصاءات والتحقيقات والدراسات التي يطلبها مجلس الإنماء والإعمار وبالدراسات الإقتصادية الأخرى التي تطلبها سائر الإدارات".

إلا أنه في غياب خطة شاملة سواء أكانت موضوعة من مجلس الإنماء والإعمـــار أو خطـة محدودة موضوعة من الوزارات المعنية، فإن إدارة الإحصاء المركزي تجد نفسها مضطرة إلى وضع برنامج عمل إحصائي شامل في ضوء ما أشرنا إليه أعلاه.

وبالتالي، فإننا نقترح إلغاء الفقرة الأولى من المادة ٤ من المرسوم الإشتراعي رقـــم ٥ التـــي تعطي مجلس الإنماء والإعمار صلاحية "إعداد ونشر الدراسات الإحصائية" كما أننا نقترح أن يصار إلى إحداث **هيئة إستشارية تتولى وضع برامج المسوحات الإحصائيـــة يتمثـل فيـها القطاعين العام والخاص، لا سيما وزارتي: العمل والشؤون الإجتماعية والإقتصاد والتجـــارة والزراعة والصناعة والنفط وغرفة التجارة والصناعة، والمؤسسة العامة لتشجيع الإستثمار.**

هـــ- عدم تفعيل مصلحة التوثيق والنشر:

تفتقد إدارة الإحصاء المركزي إلى خطة إعلامية واضحة تبرز أهميتها لدى الرأي العـــام. إن النشرة الإحصائية الشهرية، على اهميتها، قد لا تكون كافية لفرض إعتمـــاد إدارة الإحصـــاء المركزي من قبل الشركات الكبرى وغرفة التجارة والصناعة في الحصول علـــى المعطيـــات الأساسية لدراستها الإحصائية والإقتصادية.

كما أن الصحافة لا تفرد حيّزاً كبيراً لنشرات الإحصاء المركزي ولدراســـاته الإحصائيـــة إلا بصورة عرضية وموسمية. في حين ان الإتجاه العالمي في وسائل الإعلام اليوم، هـــو إعـــلام الرأي العام وتنويره بدراسات وإحصاءات مع تحليل واضح لنتائجها.

ومع أننا لا نرى موجبا لأحداث دائرة تعنى بالعلاقات العامة، إلا أن من واجب مصلحة التوثيق والنشر التي نقترح دمجها مع المعلوماتية، أن تروّج لمنشوراتها الشهرية والفصليـــة ولطبيعـــة عمل ولخطة الإحصاء المركزي بشتى وسائل الإعلام.

كما أن الإعلام الإحصائي، لم يعد يقتصر على مقالات في الصحف، ذلك ان المعلوماتية دخلت هذا العالم بقوة وفرضت نفسها **وبـاتت أنظمـة ال Internet و ال Minitel فـي متنـاول الجميع**. هذا الميدان إذا ما جرى ولوجه بوعي وتنظيم كبيرين فإنه سـوف يـدر علـى إدارة الإحصاء المركزي أرباحا لا بأس بها تتيح لها التحرك أكثر في نطاق عملها.

و- عدم تعديل وتطبيق الغرامة المنصوص عليها في القانون ٧٩/١٧٩٣:

إن الغرامة التي نصت عليها المادة السادسة من القـانون ٧٩/١٧٩٣، والتـي تطبـق علـى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يرفضون تقديم المعلومات أو يتعمدون تقديم معلومـات خاطئة، لم تعد تثني أو تخيف أحدا بعد تدهور سعر صرف الليرة (الغرامة هي مـن ٥٠ إلـى مئتي ليرة للأشخاص الطبيعيين ومن ١٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ ليرة للأشخاص المعنويين) وقد بـات ملحا تعديل النص لهذه الجهة.

القسم الثالث

في الإقتراحات

أشرنا في القسم الثاني من هذه الدراسة إلى أن هيكلية إدارة الإحصـــاء المركـــزي، والمـــهام المسندة إليها لا تستدعي تعديلات أساسية تطال الهيكلية بصورة جذرية، ما عدا ما يتعلق منـــها بإلغاء بعض الدوائر وبدمج المعلوماتية والتوثيق في مصلحة واحدة كما أشرنا سابقا.

إلا انه، وقبل المباشرة بعرض المقترحات، فقد تتبادر إلى الذهن الأسئلة التالية:

- إدارة الإحصاء المركزي إلى أين؟ وما هي فاعليتها؟ وما هو جدواها؟

هل يجوز ان تبقى هذه الإدارة التي أنشئت منذ عشرين عاما، وأعطيت صلاحيات واسعة فـــي مجال الإشراف على كل الدراسات الإحصائية، تعاني ما يشبه اللامبالاة تجاهها حيث ينعكـــس ذلك على:

- **غياب الدراسات الإحصائية الشاملة.**
- **نقص كبير في الإمكانات البشرية.**
- **عدم توفر البناء الإداري المناسب مما يسمح بتوفير الأجـــواء الدراســـية اللازمة.**

هل يعقل أن تبقى الإدارات العامة التي تعنى بالشـــأن الإقتصـــادي والصنـــاعي والزراعـــي والصحي والشؤون الإجتماعية بما في ذلك الشأن الإسكاني، غير قادرة، هي أيضا، على إعداد سياسة تخطيطية سليمة، مبنية على دراسات إحصائية ومعطيات تحليلية لهذه الدراسات؟

وهل يمكن الإستمرار في سياسة المماطلة في معالجة شواغر ملاك إدارة الإحصاء المركـــزي التي بلغت نسبتها ٨١% من مجموع الوظائف الملحوظة في ملاكها الدائم، وأن تكون ملاكات الإدارات العامة الأخرى، المعنية هي أيضا بالدراسات الإحصائية الخاصة بها، لا تحوي أكثر من إحصائي واحد أو إثنين للقيام بما هو مطلوب منها في هذا المجال؟ وفي غالب الأحيان فإن هذه الوحدات قد لحظ في ملاكها محرر أو كاتب لتولي المهام الإحصائية.

وهل يجوز الإستمرار في الإحتماء بشروط التعيين القاسية وتدني مســـتوى الرواتـــب لإبقـــاء الملاك شاغرا مع العلم بأن لسياسة الموارد البشرية السلبية هذه، إنعكاسا مباشرا لا على إدارة الإحصاء المركزي وحسب، بل وعلى العديد من الإدارات الحساسة التي لا يســـعها التحـــرك بنجاح لوضع خططها المستقبلية دون الإرتكاز إلى معطيات إحصائية دقيقة وسليمة ومعبرة؟

إنطلاقا من هذه التساؤلات يمكننا الوصول إلى النتائج التي آلت إليها حالة الجمود هـــذه وهـــي التالية:

أولا: سعي مجلس الإنماء والإعمار إلى الحصول على الدراسات الإحصائية عن غير طريق إدارة الإحصاء المركزي.

ثانيا: قيام الإدارات المعنية بإعداد دراساتها الإحصائيـــة بشكـــل مســـتقل عـــن إدارة الإحصاء المركزي، ودون التنسيق معها، حتى فـــي الحـــدود التـــي رســـمتها النصوص القانونية.

ثالثا: لجوء الحكومة إلى إستصدار المرسوم رقم ٥١٤١ تاريخ ٩٤/٥/١٦ الرامي إلى إنشاء مؤسسة عامة تدعى المؤسسة الوطنية للخدمات والدراسات الإحصائيـــة والتي كما أسلفنا تشكل إزدواجية واضحة مع مهام إدارة الإحصاء المركـــزي. والتي كان الهدف من إنشائها، يرمي إلى:

- الخروج من حالة الجمود.
- إحداث هيكلية وملاك وشروط تعيين جديدة تفي بالحاجة.
- رفع مستوى الرواتب لإستقطاب العناصر الكفوءة ومنافسة القطاع الخاص في هذا المجال.

رابعا: إن الدراسات التي وضعها الإصلاح الإداري حول هيكليات الإدارات العامة قد ركزت على توفير وحدات إحصائية قادرة ضمن هيكليات هذه الإدارات وحيث يجب، وذلك ليس إنطلاقا من منظور الجمود المهيمن على القطاع الإحصائي وحسب، بل وكذلك من منطلق تنظيمي أخر يحول دون هيمنة إدارة مركزية على قدرات ومعطيات أساسية تشكل مرتكزا رئيسيا في تخطيط ووضع سياسات إدارات عامة أخرى.

إن المهام الأساسية التي لا بد أن تجسدها أية هيكلية مقترحة لإدارة الإحصاء المركزي، أو للمؤسسة الوطنية للخدمات والدراسات الإحصائية، تختصر بعناوينها الرئيسية كما يلي:

- الإدارة وشؤون الموظفين واللوازم
- إحصاءات قطاع الإنتاج: الزراعي - الصناعي...
- إحصاءات السكان والوضع الإجتماعي
- الإشراف الفني والتنسيق
- الدراسات والتحليل الإقتصادي
- التوثيق والنشر
- أساليب العمل المتطورة

وعليه، وإنطلاقا مما تقدم، نرى ضرورة التذكير بالخطوط العريضة لأبرز النقاط التي تناولناها في القسم الثاني من هذه الدراسة والمتعلقة بالعناوين الرئيسية التالية:

- علاقة إدارة الإحصاء المركزي، بالمؤسسة الوطنية للخدمات والدراسات الإحصائية.
- الهيكلية والمهام
- التوصيات العامة

١- بالنسبة لعلاقة إدارة الإحصاء المركزي بالمؤسسة الوطنية للخدمات والدراسات الإحصائية:

لقد جرى إنشاء هذه المؤسسة العامة بالمرسوم رقم ٥١٤١ تاريخ ١٩٩٤/٥/١٦. وبالتالي باتت واقعا قانونيا وإن لم يترجم ذلك إلى واقع تنظيمي فاعل. إلا أن هذا المرسوم يتعارض كليا وصلاحيات إدارة الإحصاء المركزي المنشأة بقانون.

لذا، فإن الخروج من هذا الوضع يحتم علينا إعتماد أحد الخيارين التاليين:

١،١- أما إلغاء إدارة الإحصاء المركزي وإناطة صلاحياتها بالمؤسسة العامة، بموجب نص قانوني.

١،٢- وأما إلغاء مرسوم إنشاء المؤسسة العامة والإبقاء على إدارة الإحصاء المركزي وتفعيلها وتزويدها بالعنصر البشري الكفوء، وإدخال بعض التعديلات على هيكليتها وفقا لما هو مبين أدناه: (مع تفضيلنا للخيار الثاني كما سبق وفصلنا ذلك).

- إن مركزية الإحصاء، تستوجب تعاونا وتنسيقا كبيرين بين إدارة الإحصاء المركزي ومختلف الإدارات العامة بحيث:

- يحصر التخطيط والبرمجة الإحصائية والإشراف الفني في كل ما يعود إلى رسم الإستمارات وتوحيد المصطلحات والتنسيق والتحليل الشامل في يد الإحصاء المركزي.

- وأن تتولى الإدارات المعنية تنفيذ الإحصاءات، التي تعنيها مباشرة وأن تسعى إلى استخلاص النتائج ووضع الدراسات بإشراف الإحصاء المركزي.

- إن الإحصاءات الناتجة عن أعمال الإدارات العامة، هي من اختصاص هذه الإدارات، كالإحصاءات الجمركية - الإحصاءات الناتجة عن أعمال الضرائب...

- إن الإحصاءات الشاملة التي تدخل في أوجه الحياة الإقتصادية والإجتماعية، والتي تتناول قطاعات مختلفة، وتكون نتيجة لخطة إحصائية شاملة هي من إختصاص الإحصاء المركزي.

٢- بالنسبة للهيكلية والنصوص:

٢،١- على صعيد الهيكلية:

٢،١١- إنشاء مصلحة المعلوماتية والتوثيق:

- يدمج المركز الآلي بمصلحة التوثيق والنشر والطباعة، بحيث يكونان مصلحة واحدة، مؤلفة من دائرتين:
  - دائرة التوثيق والنشر، التي تناط بها مهام دائرة الطباعة.
  - دائرة المعلوماتية المؤلفة من قسمين:
    - قسم التحليل والبرمجة
    - قسم العمل الآلي

كما تلغى دائرة المطبعة التابعة حاليا لمصلحة التوثيق والنشر والطباعة.

٢،١٢- في مصلحة إحصاءات قطاع الإنتاج:

- إلغاء دائرة الأسعار وإحصاء التجارة الداخلية
- إلغاء دائرة إحصاءات التجارة الخارجية
- إستبدال تسمية دائرة مبطقات قطاع الإنتاج بدائرة مبطقات المؤسسات.

٢،١٣- في مصلحة إحصاءات القطاع المنزلي والإجتماعي

- إلغاء دائرة إحصاءات قوى اليد العاملة
- إلغاء دائرة إحصاءات الإسكان

٢،١٤- في مصلحة الديوان

- تعديل تسمية الدائرة الإدارية، بحيث تصبح: الدائرة الإدارية وشؤون الموظفين واللوازم
- إلغاء دائرة التجهيزات واللوازم وإناطة مهامها بالدائرة الإدارية
- تعزيز ملاك الديوان، بمجاز في الحقوق عدد ١.

٢،١٥- إنشاء مجلس إستشاري للإحصاء يرتبط بالمدير العام ويتمثل فيه القطاع العام والقطاع الخاص، لا سيما وزارات: العمل - الشؤون الإجتماعية - الإسكان والتعاونيات - الإقتصاد والتجارة - غرفة التجارة والصناعة - المؤسسة العامة لتشجيع الإستثمار.
مهمته: الموافقة على الخطة الإحصائية الشاملة وعلى مصادر التمويل.

٢،٢- على صعيد النصوص:

تعديل النص لجهة:

- إعادة النظر في ملاك إدارة الإحصاء المركزي لجهة اختصار عدد الإحصائيين والإحصائيين المساعدين والمحققين، وفقا للجدول الملحق بهذه الدراسة وكنتيجة حتمية لإلغاء بعض الدوائر ودمج مصلحتي التوثيق والنشر والمركز الآلي، فضلا عن أننا نعتبر أن عدد الحجاب (٦ في الإدارة المركزية، ٦ في المكاتب الإقليمية) وعدد المحررين والكتبة (٩ في الإدارة المركزية ٦ في المكاتب الإقليمية)، الموزعين على المصالح والدوائر، هو عدد مبالغ فيه. (يراجع الملاك المقترح في الملحق المرفق ربطا بالدراسة).

- وضع سلسلة خاصة بالإحصائيين في إدارة الإحصاء المركزي، وربط الإحصائيين المتواجدين في الوحدات الإحصائية في الإدارات العامة، مباشرة بالإحصاء المركزي، بحيث يعينون في ملاك الإدارة ويوزعون على الوحدات الإحصائية، مما يعطي للإشراف الفني، ولتوحيد أسس العمل الإحصائي مدلولهما الفاعل.

- تصحيح أسماء الوزارات الواردة في المرسوم رقم ٢٧٢٨ تاريخ ١٩٨٠/٢/٢٨ (كوزارة التصميم - وزارة الصناعة والنفط - وزارة البريد والبرق والهاتف...)

- تعديل الغرامة المنصوص عنها في المادة السادسة من القانون رقم ١٧٩٣ تاريخ ١٩٧٩/٢/٢٢ بما يتناسب وقيمة العملة الوطنية بعد التضخم الحاصل منذ العام ١٩٧٩.

- إعطاء الإستقلالية والحصانة لعمل الإحصاء وللعاملين في إدارة الإحصاء المركزي لمساعدتهم في توحيد الأرقام والمؤشرات الإحصائية (غلاء معيشة، أسعار المواد الإستهلاكية، نسبة التضخم...) دون تدخل من أية جهة.

- النص صراحة على إعطاء إدارة الإحصاء المركزي صلاحية الإشراف على مناهج التعليم الخاصة بإعداد الإحصائيين المساعدين في معهد "العلوم التطبيقية" التابع للجامعة اللبنانية، في حال تم التعاقد معه للعمل على إعداد طلاب الدورات. مما يتوافق أيضا مع دور الإحصاء المركزي في مساهمته في إعداد الإحصائيين بالتنسيق مع مجلس الخدمة المدنية من خلال المعهد الوطني للإدارة والإنماء.

٣- التوصيات العامة:

- الإنتقال من المبنى الحالي الذي يكاد لا يستوعب العناصر العاملة حاليا في إدارة الإحصاء المركزي، فضلا عن موقعه في قلب منطقة تتكاثر فيه عمليات الحفريات والضجيج. وإذا تعذر ذلك، التوسع بإستئجار طابق إضافي.
- إعادة النظر في شروط التعيين لجهة تبسيطها وفتح المجال أمام تعبئة الملاك بسرعة على أن يتاح لهذه الإدارة اللجوء إلى ملء الوظائف الرئيسية الإحصائية عن طريق التعاقد وبمستويات رواتب تنافسية مع القطاع الخاص.
- ضرورة إقامة ندوات سنوية **seminaire** لجميع الإحصائيين في الإدارات والمؤسسات العامة بإشراف إدارة الإحصاء المركزي لمعالجة المشاكل التي تعترض عمل هؤلاء وعرض أفضل السبل والطرق لوضع الحلول وخطط العمل الملائمة والسعي إلى توحيد أسس وتقنيات ومفاهيم المسح الإحصائي.
- ضرورة تطوير قدرات مصلحة المعلوماتية والتوثيق بحيث لا يقتصر دورها في مجال النشر، على النشرة الإحصائية الفصلية بل يجب أن يتعداها إلى دراسات وأبحاث تنشر دوريا في الصحف من أجل إطلالة أفضل على الرأي العام.

كما أننا نرى تطوير التوثيق ليشمل أنظمة معلوماتية متطورة، ودخول ميدان ال **Internet** أو ما يشبه ال **Minitel** وإنتاج ال **CD ROM**.

رئاسة مجلس الوزراء
إدارة الإحصاء المركزي

الهيكلية المقترحة

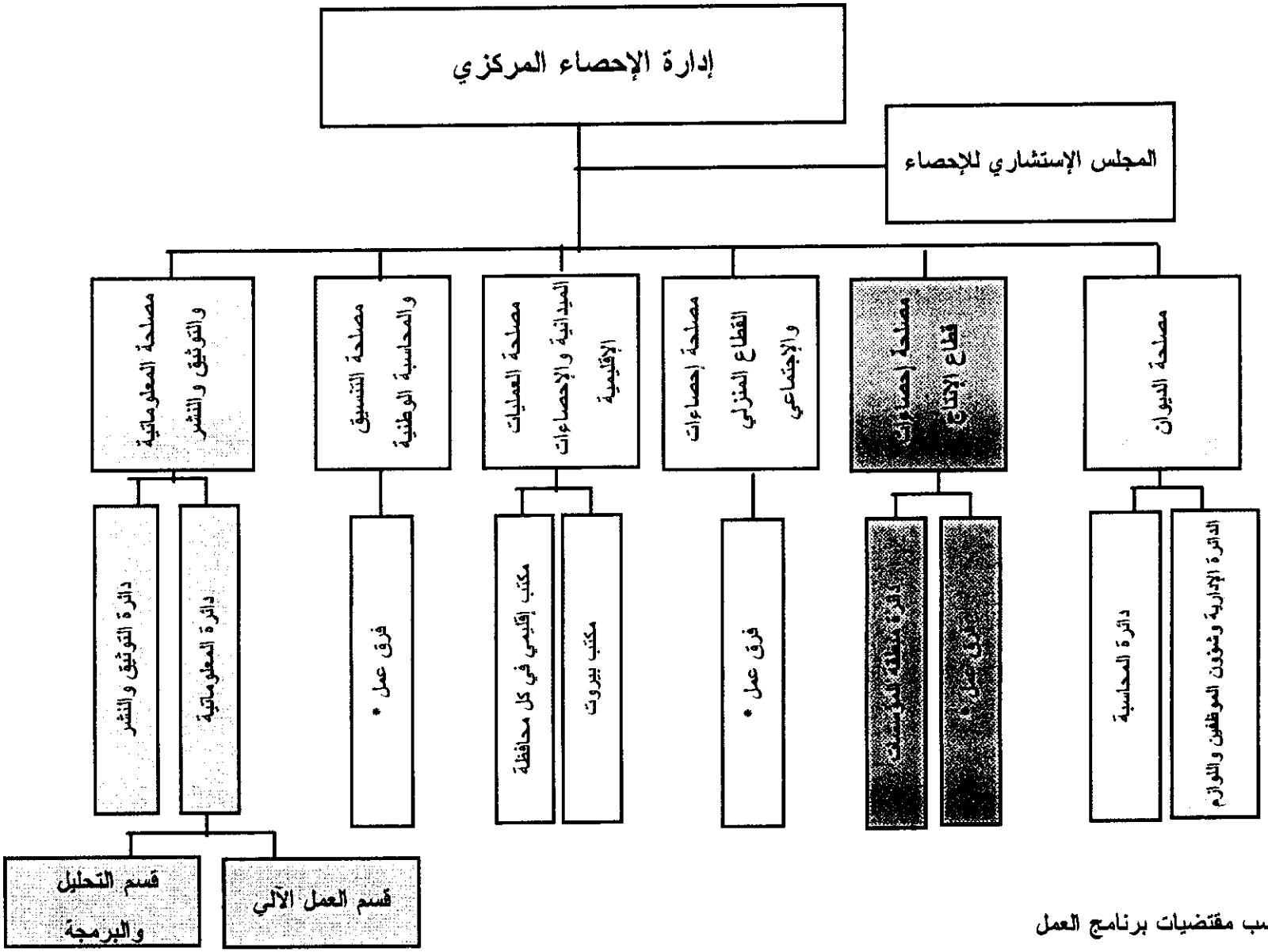

*العدد قابل للتغيير حسب مقتضيات برنامج العمل

وعليه، إذ نضع بين يدي معاليكم هذه الدراسة، فإننا على إستعداد لمتابعة العمل إذا لزم الأمر، والإشتراك في تعديل بعض النصوص كما أشرنا إلى ذلك، مع مدير عام ورؤساء الوحدات في الإحصاء المركزي الذين نجدد لهم شكرنا وتقديرنا لما أبدوه من تعاون مخلص، ورغبة صادقة في التوصل إلى وضع تصور واقعي ومدروس لإدارة متماسكة وفاعلة.

ندى الخطيب	أنطوان جبور	علي هاشم	عاطف مرعي
مراقب	مراقب أول	مراقب أول	مراقب أول
في	في	في	في
إدارة الأبحاث والتوجيه	إدارة الأبحاث والتوجيه	إدارة الأبحاث والتوجيه	إدارة الأبحاث والتوجيه

ملحق

مشروع ملاك
لإدارة الإحصاء المركزي
وفق الهيكلية المقترحة

الوظيفة	العـــدد الحالي	العـــدد المقترح	الوظيفة	ملاحظات
المديرية العامة			المديرية العامة	
مدير عام	١	١	مدير عام	
محرر أو كاتب	١	١	محرر أو كاتب	
مستكتب	١	١	مستكتبة (سكريتيرة)	
حاجب	١	١	حاجب	
	٤	٤		
	٨	٨		
مصلحة الديوان			مصلحة الديوان	
رئيس مصلحة	١	١	رئيس مصلحة	
رئيس دائرة	٣	١	مجاز في الحقوق	
حاجب	١	٢	حاجب	يلحظ حاجبان في الديوان ويوضعان بتصرف جميع وحدات الإدارة التي تشغل مبنى من طابقين
			الدائرة الإدارية وشؤون الموظفين	
		١	رئيس دائرة	
محرر أو كاتب	٤	٢	محرر أو كاتب	
مستكتب	٢	٢	مستكتب	
حارس	٤	٤	حارس	
سائق	٤	٤	سائق	
خادم وحمال	٣	٣	خادم وحمال	إن لحظ السائقين والحراس والخدام وموزع مخابرات، في الدائرة الإدارية، إنما يعود إلى صلاحية هذه الدائرة في تلبية حاجة جميع وحدات المديرية العامة إلى الخدمات المختلفة.

الوظيفة	العـــدد الحالي	العـــدد المقترح	الوظيفة	ملاحظات
موزع مخابرات	٢	٢	موزع مخابرات	
	٢٥			
			دائرة المحاسبة	
		١	رئيس دائرة	
محاسب	١	٢	محاسب	
		١	محرر أو كاتب	
		٢٧		
مصلحة إحصاءات قطاع الإنتاج			**مصلحة إحصـــاءات قطاع الإنتاج**	
إحصـــائي رئيـــس مصلحة	١	١	إحصـــائي رئيـــس مصلحة	لا يلحظ المـــلاك الحـــالي توزيعـــاً للموظفيـــن علـــى الدوائر التي
إحصـــائي	٢	٧	إحصائي أول أو	تتألف منها هذه المصلحـــة والتي جرى إقتراح إلغـــاء دائرتين
إحصائي أول	٥		إحصائي	منـــها: دائـــرة إحصـــاءات التجارة الخارجية
إختصـــاصي أول فـــي العلـــوم الإقتصادية	١	١٤	إحصائي مساعد	- دائـــرة الأســـعار وإحصاءات التجارة الداخلية
إختصـــاصي فـــي العلوم الإقتصادية	١	١٤	محقق	وتم إستبدالهما بفرق عمـــل للصناعـــة والزراعـــة والإسكان...
إختصاصي أول أو إختصـــاصي فـــي إدارة الأعمال	١	١	إختصـــاصي فـــي العلوم الإقتصادية	لقد جرى لحـــظ /٧/ فـــرق عمـــل لقطاعـــات الإنتـــاج الرئيسية:
إختصـــاصي أول	١	١	مستكتب	الصناعة-الزراعة-قطـــاع

الوظيفة	العـــدد الحالي	العـــدد المقترح	الوظيفة	ملاحظات
فـــي الرياضيـــات الإحصائية				البناء-السـياحة-قطاعـات الخدمـــات الأخـــرى.. الأسعار، التجارة،
إختصـــاصي فـــي الرياضيـــــات الإحصائية	١			وتم تحديد العدد اللازم مـن الإحصائيين و الإحصـــائيين المساعدين و المحققين علـــى أساس
محقق أول	٥			-إحصائي رئيـــس فرقـــة عدد ٧ - إحصائي مساعد عـــدد ٢ لكل فرقة (٧*٢=١٤)
إحصائي مســـاعد أول	٥			- محقق عدد ٢ لكل فرقة (٧*٢=١٤)
إحصائي مساعد	٩			
محقق	١٠			
محرر أو كاتب	١			
مستكتب	١			
حاجب	١			
			<u>دائـــرة مبطقـــة مؤسسات الإنتاج</u>	
		١	رئيس دائرة	إختصاصي علوم إقتصادية أو إدارة أعمال
		١	محرر أو كاتب	
		١	مستكتب	(مدخلة معلومات)
		٤١		

الوظيفة	العدد الحالي	العدد المقترح	الوظيفة	ملاحظات
مصلحة إحصاءات القطاع المنزلي والإجتماعي			مصلحة إحصاءات القطاع المنزلي والإجتماعي	
إحصائي رئيس مصلحة	١	١	إحصائي رئيس مصلحة	جرى إلغاء دائرتي الإسكان وإحصاءات قوى اليد العاملة وأستعيض عنهما بفرق عمل. جرى تحديد فرق العمل، بست فرق عمل، تتناوب أو تتعاون على إنجاز إحصاءات عن: الأسرة والسكن، والشأن الإجتماعي والشأن الصحي، والديمغرافيا والعمالة - رئيس فرقة إحصائي أو إحصائي أول عدد ٦ - إحصائي مساعد ٦ - محقق ٦
إحصائي	٢	٦	إحصائي أول أو إحصائي	
إحصائي أول	٤			
إختصاصي أول أو إختصاصي في العلوم الإقتصادية	١	٦	إحصائي مساعد	
إختصاصي أول في الديموغرافيا أو في العلوم الإجتماعية	٢	٦	محقق	
إختصاصي في الديموغرافيا أو في العلوم الإجتماعية	١	١	إختصاصي في الديموغرافيا أو العلوم الإجتماعية	
إختصاصي أول في الرياضيات الإحصائية	١			
إختصاصي في الرياضيات الإحصائية	١	١	مستكتبة	

الوظيفة	العـــدد الحالي	العـــدد المقترح	الوظيفة	ملاحظات
محقق أول	٤			
إحصائي مســـاعد أول	٤	٢١		
إحصائي مساعد	٨			
محقق	٨			
محرر أو اكتب	١			
مستكتب	١			
حاجب	١			
مصلحـة العمليـــات الميدانيـــــــة والإحصاءات الإقليمية			مصلحـة العمليـــات الميدانية والإحصـــاءات الإقليمية	
إحصـــائي رئيـــس مصلحة	١	١	إحصـــائي رئيـــس مصلحة	
إحصائي	١	٥	إحصائي أول أو إحصائي	تتوزع الفرق على العاصمة والمحافظات الأخرى على أساس إحصائي أو إحصائي أول رئيـس فرقـة (عـدد ٥) بيروت-طرابلس-بعبدا زحلة-صيدا-النبطية
إحصائي أول	٤			
محقق أول	٧	٥	إحصائي مساعد	
إحصائي مســـاعد أول	٢	١٢	محقق	
إحصائي مساعد	٤			إحصائي مساعد عدد: ٥ بيروت ١٢ طرابلس ١٢ بعبدا ١٢ زحلة ١٢
محقق	١٦	٦	مستكتب	

الوظيفة	العـــدد الحالي	العـــــدد المقترح	الوظيفة	ملاحظات
				صيدا النبطية
محرر أو كاتب	٦			**محقق:** بيروت ٤ طرابلس ٢ بعبدا ٢
مستكتب	٦			زحلة ٢ صيدا ١ النبطية ١
حاجب	٦			محرر أو كاتب ٦ مستكتب ٦ حاجب ٦
		٢٩		
مصلحة التنسيق والمحاسبة الوطنية			**مصلحة التنسيق والمحاسبة الوطنية**	
إحصائي رئيس مصلحة	١	١	إحصائي رئيس مصلحة	
إحصائي أول إحصائي	٢ ٢	٤	إحصائي أول أو إحصائي	
إختصاصي أول في العلوم الإقتصادية إختصاصي في العلوم الإقتصادية	٢ ٢	٤	إختصاصي أول أو إختصاصي في العلوم الإقتصادية	
إختصاصي أول أو إختصاصي في	١	١	إختصاصي أول أو إختصاصي في إدارة	

الوظيفة	العدد الحالي	العدد المقترح	الوظيفة	ملاحظات
إدارة الأعمال			الأعمال	
إختصاصي في الرياضيات الإحصائية إختصاصي أول في الرياضيات الإحصائية	٢ ١	٣	إختصاصي أو إختصاصي أول في الرياضيات الإحصائية	
إحصائي مساعد أول إحصائي مساعد	٣ ٥	٨	إحصائي مساعد أول أو إحصائي مساعد	
محرر أو كاتب	١			
مستكتب	١	١	مستكتب	
حاجب	١			
	٢٤	٢٢		
مصلحة المركز الآلي			**مصلحة المعلوماتية والتوثيق والنشر**	
إحصائي رئيس مصلحة	١	١	رئيس مصلحة	
إحصائي أول أو إحصائي	١			يلحظ حاجب في هذه المصلحة بالنظر لإرتباط عملها بشتى المصالح ولكثرة المستندات و الملفات التي ترد إليها
محلل أول	١	١	حاجب	
محلل	٢			
رئيس مشغل	٣		**دائرة المعلوماتية**	
مبرمج محلل	٣	١	رئيس دائرة	

الوظيفة	العدد الحالي	العدد المقترح	الوظيفة	ملاحظات
مبرمج	٥	١	محلل أول	
إختصاصي في تشغيل الحاسبات الإلكترونية	٤	١	رئيس مشغل	
مشرفة	٢	٢	مبرمج محلل	
موثق مساعد	١	٥	مبرمج	
ثاقبة	٢٠	٢	إختصاصي في تشغيل الكومبيوتر	
محرر أو كاتب	١	٢	مشرفة	
مستكتب	١	٨	مدخلة معلومات	
حاجب	١			
	٤٦		دائرة التوثيق والنشر	
		١	رئيس دائرة	إختصاصي توثيق
		١	موثق	
		١	إحصائي مساعد	
		٢	محرر أو كاتب	
		٢	مستكتب	(مدخلة معلومات)
		٣١		

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام